

كورا فان ذلك أحسن من رفعها عن الرأس والقائم في الارض دفعة واحدة وان المستحب ارسال ذنب  
 العمامة بين الكتفين واختلفوا في مقدار الذنب قيل شبر وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس  
 وكان محمد رجه الله يشعم بالعمامة السوداء فدخلت عليه يوما مستورة فبقيت تنظر الى وجهه وهي  
 متحيرة فقالت لها ما شأنك فقالت أتعجب من بياض وجهك تحت سواد عمامتك فوضعها من رأسه ولم يشعم  
 بالعمامة السوداء بعد ذلك ويكره لبس المعصفر والمزعفر لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال  
 نهى في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصفر وقال يياكم والحرة فانهما زى الشيطان ويستحب  
 للرجل أن يلبس أحسن الثياب وكان أبو حنيفة رضي الله عنه يوصي أصحابه بذلك ويلبس رداء بأربع مائة  
 دينار وأباح الله تعالى الزينة بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده وقال عليه الصلاة  
 والسلام ان الله تعالى اذا أنعم على عبدا أحب أن يرى آثار نعمته عليه وقد خرج رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وعليه رداء قيمته ألف درهم ورجعوا في الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم قال  
 رجه الله (وللشباب العالم أن يتقدم على الشيخ الجاهل) لانه أفضل منه قال الله تعالى هل يستوي الذين  
 يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في الصلاة وهي أحد أركان الاسلام وهي تامة الايمان وقال الله  
 تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم والمراد بأولى الامر العلماء في أصح الاقوال  
 والمطاع شرعا مقدم وكيف لا يقدمون والعلماء ورثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام على ما جات به السنة  
 قال رجه الله (ولحافظ القرآن أن يختم في كل أربعين يوما) لان المقصود من قراءة القرآن فهم معانيه  
 والاعتبار بمعانيه لا بمجرد التلاوة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها وذلك يحصل  
 بالتأني لا بالترائي في المعاني فقد رخصتم أقله بأربعين يوما كل يوم حزب ونصف أو ثلثي حزب وأقل والله أعلم  
 بالصواب واليه المرجع والمآب

(قوله وكان أبو حنيفة يوصي أصحابه الخ) قيل لابي حنيفة ألبس عمر كان يلبس قميصا عليه كذا كذا رقعة قال ذلك الحكمة وهو أنه أمر المؤمنين فللبس شيئا بنفسه أو اتخذ لنفسه ألوانا من الطعام لا تقدي به عماله في ذلك وربما لا يكون اهم ذلك فأخذون ظلما فاختر ذلك لهذه المصلحة اه

كتاب الفرائض

كتاب الفرائض

وهي جمع فريضة والفرض التقدير يقال فرض القاضى النفقة أى قدرها وسمى هذا العلم فرائض لان الله تعالى قدره بنفسه ولم يوقض تقديره الى ملك مقرب ولا نبي مرسل وبين نصيب كل واحد من النصف والرابع والثلثين والثلث والسادس بخلاف سائر الاحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فان النصوص فيها مجملة كقوله تعالى أقموا الصلاة وتوا الزكاة والله على الناس حج البيت وانما السنة بينها ثم اعلم أن هذا العلم من أشرف العلوم وقد جاءت النصوص به وبالحث على تعليمه وتعلمه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل اية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شئ ينزع من أمتي وقال عليه الصلاة والسلام تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض والعلم مرفوع ويوشك أن يختلف اثنان في الفريضة والمسئلة فلا يجدان أحدا يخبرهما فجعله عليه الصلاة والسلام نصف العلم مع صغر حجمه وقلة مسأله فلولا أنه من أشرف العلوم لما قابل الكل وهذا كالحسبيات فان الشئ القليل من الجواهر وغيرها لما يقابل الكثير ويساويه اذا كان القليل أشرف منه ومعنى النصف إما باعتبار أحوال الحياة والمهمات وهذا العلم يختص بحاله المهمات وغيره بالحياة أو باعتبار أسباب الملك فانها جبرية أو اختيارية فالأول الميراث والثاني غيره من أسباب الملك قال رجه الله (يبدأ من تركه الميت بتجهيزه) والمراد من التركة ما تركه الميت خاليا عن تعلق حق الغير بعينه وإن كان حق الغير متعلقا بعينه كالرهن والعبء الخاني والمشتري قبل القبض فان صاحبه يقدم على التجهيز كما في حال حياته فحاصله أنه معتبر بحال حياته فان المرء يقدم نفسه في حياته فيما يحتاج اليه

(قوله فانه نصف العلم) كذا هو بخط الشارح اه (قوله وعلوه) كذا هو بخط الشارح اه (قوله في المتن يبدأ بتركة الميت) كذا بخط الشارح اه

من النفقة والسكنى والكسوة على أصحاب الديون ما لم يتعلق حق الغير بعين ماله فكذلك بعد وفاته يقدم تجهيزه من غير تمييز ولا تمييز وهو قدر كفن الكفاية أو كفن السنة أو قدر ما كان يلبسه في حياته من أوسط ثيابه أو من الذي كان يميز به في الأعياد والجمع والزيارات على ما اختلفوا فيه لقوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما وهو محترم حيا وميتا فلا يجوز كشف عورته وفي الأثر لعظام الميت من الحرمة ما لعظام الحي قال رحمه الله (ثم نونه) لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين قال على كرم الله وجهه انكم تقرؤن الوصية مقدمة على الدين وقد شهدت النبي صلى الله عليه وسلم قدم الدين على الوصية ولان الدين واجب ابتداء والوصية تبرع والبداية بالواجب أولى والتقديم كرايديل على التقديم فعلا والمراد بالدين دين له مطالب من جهة العباد لا دين الزكاة والكفارات ونحوها لان هذه الديون تسقط بالموت فلا يلزم الورثة أدائها الا اذا أوصى بها أو تبرعوا بها هم من عندهم لان الركن في العبادات نية المكلف وفعله وقد فات عونه فلا يتصور بقاء الواجب بحقه أن الدنيا دار التكليف والآخرة دار الجزاء والعبادة اختيارية وليست تجبرية فلا يتصور بقاء الواجب لان الآخرة ليست مدارا لابتلاء حتى يلزمه الفعل فيها ولا العبادة جبرية حتى يجتزأ بفعل غيره من غير اختياره فلم يبق الاجزاء الفعل أو تركه ضرورة بخلاف دين العباد لان فعله ليس بمقصود فيه ولا نيته ألا ترى أن صاحب الدين لو طفر بجنس حقه أخذه ويجتزأ بذلك ولا كذلك حق الله تعالى لان المقصود فيها فعله ونيته ابتلاء والله غني عن ماله وعن العالمين جميعا غير أن الله تعالى تصدق على العبد بثلث ماله في آخر عمره يضعها فيما فرط فيه تفضلا منه من غير حاجة اليه فان أوصى به قام فعل الورثة مقام فعله لوجود اختياره بالإيصال والافلا قال رحمه الله (ثم وصيته) أي ثم تنفيذ وصيته من ثلث ما بقى بعد التجهيز والدين لما تلونا وفي أكثر من الثلث لا يجوز الا بإجازة الورثة وقد بيناه في كتاب الوصية ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المعنى بل هو شريك لهم حتى اذا سلم له شيء سلم للورثة ضعفه أو أكثر ولا بد من ذلك وهذا ليس بتقديم في الحقيقة بخلاف التجهيز والدين فان الورثة والموصى له لا يأخذون الا ما فضل منهم ما قال رحمه الله (ثم يقسم بين ورثته وهم نوفرز أحد وسهم مقدر) لما تلونا واقوله عليه الصلاة والسلام ألقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلا ولي عصبه ذكر وفي رواية فلا ولي رجل ذكر وذلك على سبيل التأكيد كقوله تعالى ذلك عشرة كماله وكقوله تعالى ولا طائر يطير بجناحه قال رحمه الله (فللاب السدس مع الولد أو ولد الابن) لقوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما تركا ان كان له ولد جعل له السدس مع الولد وولد الابن ولد شرعا بالاجماع قال تعالى يا بني آدم وكذلك عرفا قال الشاعر  
بنونا بنو أبنا وبناتنا \* بنوهن أبناء الرجال الاجانب

(قوله في المتن ثم دينة) من جميع ما بقى من ماله ان وقت التركة به فيها وان لم يوف يوتر ما ثبت في المرض بأقصراره عن سائر الديون وباقي الديون سواء يأخذ كل ذي حق حقه بقدر حقه اجتمعت الامة على تقديم الدين على الوصية وان تقدمت في الآية لان تقديمها والله أعلم لهم بتنفيذها حيث تهاون الناس فيه اه مسكين (قوله الاباعد) الذي بخط الشارح الاجاب اه

وليس دخول ولد الابن في الولد من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز بل هو من باب عموم المجاز أو عرف كون حكم ولد الابن حكم الولد بدليل آخر وهو الاجماع وجميع أحوال الاب في الفرائض ثلاث احداها الفرض المطلق وهو السدس وذلك مع الابن أو ابن الابن وان سفل لما تلونا والحالة الثانية الفرض والنصيب وذلك مع البنت أو بنت الابن الفرض لما تلونا والنصيب لما روينا والحالة الثالثة التعصيب المطلق وذلك اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد لابن لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تم الثلث فذكر فرض الامم وجعل الباقي له دليل على أنه عصبه قال رحمه الله (والجد كالأب ان لم يدخل في نسبه الى الميت أم الأبي ردها الى ثلث ما بقى وحب أم الأب فيحب الاخوة) أي الجد كالأب ان لم يدخل في نسبه الى الميت أنثى وهو الجد الصحيح الأبي مستثنين احداهما في ردها الى الميت من ثلث الجميع الى ثلث ما بقى في زوج وأبوين أو زوجة وأبوين فان الاب يردّها اليه لا الجد وفي حب أم الأب فان الاب يحجهادون الجد وان تخلل في نسبه الى الميت أم كان فاسدا فلا يرث الاعلى أنه من ذوي الارحام لان تخلل الام في النسبة

يقطع النسب اذا النسب الى الاباء لان النسب للتعريف والشهرة وذلك يكون بالمشهور وهو الذي كوردون  
 الاناث وقوله كالأب يعني عند عدم الأب لان الجد يسمى أباً قال الله تعالى ما كنا عن يوسف عليه  
 الصلاة والسلام واتبعته من ابائى ابراهيم واسحق ويعقوب وكان اسحق جده و ابراهيم جده و قال  
 تعالى يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة وهو آدم وحواء عليهم الصلاة والسلام  
 فاذا كان أباً دخل في النص إما بطريق عموم المجاز أو بالاجماع على نحو ما ذكرنا في الولد فكان له الاحوال  
 الثلاث التي ذكرناها في الأب وله حالة رابعة وهو السقوط بالأب لانه أقرب منه ويدين به فلا يرتب معه وانما  
 يقوم مقامه عند عدمه وقوله فيحجب الاخوة أى الجد يحجب الاخوة كالأب لانه قائم مقامه وهذا  
 على اطلاقه قول أبي حنيفة رضى الله عنه على ما يجي بيانه ان شاء الله تعالى قال رحمه الله (وللام الثلث)  
 وذلك عند عدم الولد وولد الابن لما تناولنا وعند عدم الاثنين من الاخوة والاخوات على ما تبين قال رحمه الله  
 (ومع الولد أو ولد الابن أو الاثنين من الاخوة والاخوات لا (١) ) أى مع واحد من هؤلاء المذكورين  
 لا ترث الثلث وانما ترث السدس لما تناولنا ولقوله تعالى فان كان له اخوة فلا تمه السدس فاسم الولد  
 في المتأول ولا يتناول الولد وولد الابن على ما بينا وكذلك الذكر والانثى ولفظ الجمع في الاخوة يطلق على  
 اثنين فتحجب بهما من الثلث الى السدس من أى جهة كنا أو من جهتين لان لفظ الاخوة يطلق على الكل  
 وهذا قول جمهور الصحابة رضى الله عنهم وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه لم يحجب الام من الثلث  
 الى السدس الا بثلاثة منهم لظاهر الآية فان الاخوة جمع وأقله ثلاثة وللجمهور أن الجمع يطلق على  
 المتنى قال الله تعالى وهل أتاك نيب الخصم اذ تسور والمحراب اذ خلوا على داود ففرغ منهم قالوا لا تخف  
 خصمان بنى بعضنا على بعض فاعاد ضمير الجمع في تسور واودخاوا وفي منهم وقالوا على اثنين وهما الملكان  
 اللذان دخلا عليه في صورة تمكين ألا ترى الى قوله تعالى خصمان ومثل هذا كثير شائع في كلام العرب  
 قال رحمه الله (ومع الأب وأحد الزوجين ثلث الباقي بعد فرض أحدهما) فيكون لهما السدس مع الزوج  
 والأب والربع مع الزوجة والأب لانه هو ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين فصار للام ثلاثة أحوال  
 ثلث الكل وثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين والسدس وقد ذكرنا الكل بتوفيق الله تعالى وابن  
 عباس رضى الله عنهما ما يرى ثلث الباقي بل يورثها ثلث الكل والباقي للأب وخالف فيه جمهور الصحابة  
 رضى الله عنهم ووجهه أن الله تعالى نص على فرضين للام الثلث والسدس فلا يجوز اثبات فرض ثالث  
 بالقياس وكذا قال عليه الصلاة والسلام الحقوق الفرائض بأهلها والام صاحبة فرض والأب عصبية في  
 هذه الحالة على ما بينا والجواب عنه أن الله تعالى جعل للام ثلث ما ترثه هي والأب عند عدم الولد  
 والاخوة لا ثلث الكل بقوله تعالى وورثه أبواؤه فلا تمه ان ثلث أى ثلث ما ترثه والذي يرثه مع أحد  
 الزوجين هو الباقي من فرضه ولانها لو أخذت ثلث الكل يكون نصيبها ضعف نصيب الأب مع الزوج أو  
 قريباً من نصيبه مع الزوجة والنص يقتضى تفضيله عليها بالضعف اذا لم يوجد الولد والاخوة ولهذا قال  
 ابن مسعود رضى الله عنه في الرذ عليه ما أراه الله تفضيل الانثى على الذكر وقار زيد رضى الله عنه  
 لأفضل الانثى على الذكر وهما عند الاستواء في القرابة والقرب وأما عند الاختلاف فلا يمنع  
 تفضيل الانثى على الذكر ولهذا لو كان مكان الأب جد كان للام ثلث الجميع فلا يبالى بتفضيلها عليه  
 لكونها أقرب منه وعند أبي يوسف رحمه الله لها ثلث الباقي أيضاً مع الجد وهو مروى عن عمرو بن  
 مسعود رضى الله عنه ما فاقه ما ما كان يفضلان الام على الجد قال رحمه الله (وللجدات وان كثرن  
 السدس ان لم يتخلل جد فاسد في نسبتها الى الميت) وكن متميزات في الدرجة والكلام في الجدات في  
 مواضع في ترتيبهن ومعرفة الصحة من الفاسدة ممن وفي قدره ميراثهن وفيما يسقطن به فالاول كل  
 شخص له جدتان أم أم وأب ولأبيه وأمه كذلك وهكذا الكل واحد من الاصول الى أن ينتهي الى آدم

(١) هكذا في بعض نسخ  
 المتن وفي بعضها السدس  
 بدل لفظ لا وفي بعضها بعد  
 قوله والاخوات لأولادهم  
 السدس اه كتمه صححه

وحوا عليهم ما الصلاة والسلام فالصحة منهم من لا يتخلل في نسبتهم الى الميت ذكر بين اثنين والفسادة  
من يتخلل في نسبتهم اذ كل أب يدلي الى الميت بأبني جده فاسد فن يدلي به بكون فاسدا ذكر كان أو أنثى  
وعند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه الفاسدة من تدلي بك مطلقا وإذا أردت تنزيل عدد من الجدات  
الوارثات المتخاضات فاذكر أول نقطة أم أم عمدة العدة الذي تريده ثم تقول ثانيا أم أم ثم تجعل مكان الام  
الاخيرة أبابم في كل مرة تبديل مكان الام بأب على الولاة الى أن تبقى نقطة أم مرة مثاله اذا سئلت عن أربع  
جدات وارثات متخاضات فقل أم أم أم أم بقدر عددهن لاثبات الدرجة التي يتصور أن يجتمعن فيها فانهم  
لا يتصور أن يجتمعن فيها الا اذا ارتفعن قدر عددهن من الدرجات فأربع جدات وارثات لا يتصور  
اجتماعهن الا في الدرجة الرابعة فتقول أم أم أم أم أربع مرات فهذه واحدة منهن وهي من جهة الام  
ولا يتصور من جهة الأب أكثر من واحدة ثم تأتي واحدة أخرى من جهة الاب في درجتها فتقول أم أم أم  
الأب ثم تأتي بأخرى من جهة الجد فتقول أم أم أم أم أبي الاب ثم تأتي بأخرى من جهة الجد الاب فتقول أم أم أبي  
أبي الاب ولا يتصور أن يجتمع الوارثات في هذه الدرجة أكثر من ذلك لأن كل جد صحيح أمه وارثة وكذا  
أم أمه وان علت ولا يتصور أن تكون جدة وارثة من كل أب الا واحدة فتحتاج أن تأتي من الأباء  
قدرهن عددا الا واحدة وهي التي من جهة الام فانها لا تدلي بذكر والثانية تدلي بالاب فلهذا حذف في  
النسبة الثانية أم او واحدة وأبدلت مكانها بأب والثالثة تدلي بالجد فلهذا أسقطت أمين وأبدلت مكانها  
أبوين والرابعة تدلي بجد الاب فلهذا أسقطت ثلاث أمهات وأبدلت مكانهن ثلاثة آباء فهذه سداطرىقة في  
أكثر منهن الى ما لا يتناهى هذا لمعرفة الصحبات في هذه الدرجة واذا أردت أن تعرف ما بازاء الصحبات  
من الفاسدات فخذ عدد الصحبات واجعله بيمينك واطرح منه اثنين واجعلهما يسارك ثم ضعف ما في  
يسارك بعد ما بقي في يمينك فالبلغ عدد الجدات الصحبات والفسادات جميعا فاذا أسقطت منه عدد  
الصحبات فالباقيات هي الفاسدات مثاله اذا سئلت عن أربع جدات صحبات كم بازأهن من الفاسدان  
فخذ أربعين بيمينك واطرح منها اثنين فخذهما يسارك فاذا ضعفت هذا الطرح بعد ما بقي في يمينك  
صار ثمانية وهو عدد مبلغ الجدات أجمع في هذه الدرجة فاذا أسقطت عدد الصحبات وهن أربع بقيت  
أربع وهن الفاسدات وميراثهن السدس وان كثرن يشتركن فيه لاروي عبادة بن الصامت أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قضى بين الجدتين اذا اجتمعتا بالسدس بالسوية وأبو بكر الصديق رضي الله عنه  
شركه بين الجدتين في السدس وسند كرميا سقطن به قال رحمه الله (وذات جهتين كذات جهة) أي اذا  
ترك جدتين أحدهما ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة فهما سواء حتى يقسم السدس بينهما  
نصفين وهذا عند أبي يوسف وعند محمد فسحق بالجهتين فيقسم السدس بينهما أثلاثا ثلثا لثلاث لثلاث  
الجهتين وثلاثة لذات جهة واحدة لان اختلاف جهة القرابة كاختلاف الأشخاص في حكم الميراث ألا  
تري أن ابني العم اذا كان أحدهما أعمام أم يجعل الاخ كشخصين حتى يأخذ السدس بالاخوة وخصة  
الاسداس بينهما بالعصوبة وكذا اذا كان أحدهما زوجا أخذت بالجهتين وكذا اذا اجتمع في الجوسى  
قرابتان وورث بهما ولا يي يوسف رحمه الله أن يورث الجدات بمعنى واحد فلا تعدد السبب بتعدد  
الجهة كالأخت لاب وأم فانها لا تورث باعتبار القرابتين لان الجدات الجهتين وهي قرابة الاخوة حتى لا تأخذ  
النصف بجهة الاب والسدس بجهة الام بل تأخذ النصف لا غير بخلاف ما ذكر من النظر لان جهة  
الارث هناك مختلفة ومثال ما تكون الواحدة ذات قرابتين أن تكون أم أم الام وهي أيضا أم أبي الاب

والاخرى ذات قرابة واحدة كام أم الاب بهذه الصورة	ميت	أب	أم
قال رحمه الله (والبعدى تحجب بالقرابي) سواء كانا	أم	أب	أم
من جهة واحدة أو من جهتين وسواء كانت القرابي	أم	أم	أم
وارثة أو محجوبة بالاب أو بالجد وفي رواية عن ابن			

مسعود رضى الله عنه لا تحجب الجدات الا الام وفي رواية عنه وعن زيد بن ثابت رضى الله عنهما  
 ان القرني اذا كانت من جهة الاب لا تحجب البعدي من جهة الام وبالعكس تحجب لان الجدات يرثن  
 بولادة الابوين فوجب ان يعطى كل واحدة منهن حكم من تدلى به والاب لا يحجب الجدات من قبل الام  
 فكذا أمه والام تحجب كل جده هي ابعد منها فكذا أمها ولنا ان الجدات يرثن باعتبار الولاد فوجب  
 ان يقدم الاذن على الابعد كالاب الاذن مع الاب الا بعد وليس كل حكم ثبتت الواسطة يثبت لمن يدلى به  
 الا ترى ان أم الاب لا يزيد اربها على السدس ونحجب بالام والاب بخلاف ذلك قال رحمه الله (والكل  
 بالام) أي تحجب الجدات كاهن بالام والمراد اذا كانت الام وارثة وعليه الاجماع والمعنى فيه ان الجدات  
 انما يرثن بطريق الولاد والام ابلغ حال المنهن في ذلك فلا يرثن معها ولان الام اصل في قرابة الجدة التي من  
 قبلها الى الميت وتدلى بها فلا ترث مع وجودها المساعرف في باب الخجب فاذا حجبت الجدة التي من قبلها كانت  
 أولى ان تحجب التي من قبل الاب لانها اضعف حالها منها ولهذا توارثت في الحضارة فتحجب بها وكذا  
 الابويات منهن يحجبن بالاب اذا كان وارثا ما روى ذلك عن عثمان وعلى والزبير وسعد وزيد بن  
 ثابت رضى الله عنهم وبه أخذ جمهور العلماء وروى عن عمرو بن مسعود وعمران بن الحصين وأبي  
 موسى الأشعري وأبي الطفيل عامر بن واثلة رضى الله عنهم أنهم جعلوا لها السدس مع الاب وبه أخذ  
 طائفة من أهل العلم من التابعين وغيرهم لما روى أنه عليه الصلاة والسلام ورث جده وابنتها حتى  
 ولانها ترث ميراث الام فلا يحجبها الاب كما لا يحجب الام وكما لا يحجبها الجد ولانها ترث بطريق الفرض فلا  
 تكون العسوية حاجبة لها كما لا يحجبها عم الميت الذي هو ابنتها قلنا ان أم الاب تدلى بالاب فلا ترث مع  
 وجوده كبنات الابن مع وجود الابن ولا حجة لهم في الحديث لانه حكايه حال فيحتمل ان ذلك الابن كان  
 عم الميت لا اباً ولا نسلاً ثم اترث ميراث الام بل ميراث الاب لان له السدس فرضا فترث ذلك عند عدمه ولئن  
 كان ميراث الام لا يلزم منه عدم الخجب بغيرها الا ترى ان بنات الابن يرثن ميراث البنات ومع هذا يحجبن  
 بالابن وكذلك الجد يحجب الابويات ما ذكرنا الام الاب فانه لا يحجبها وان علت لانها ليست من قبله  
 وكذا كل جد لا يحجب الجدة التي ليست من قبله فصارت للجدات حالتان السدس والسقوط قال رحمه الله  
 (والزوج النصف ومع الولد أو ولد الابن وان سفل الربع) لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن  
 لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن فيسحق كل زوج لما النصف وما الربع مما تركت  
 امرأته لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضى مقابلة الفرد بالفرد كقولهم ركب القوم دوابهم وليسوا اثيابهم  
 ولفظ الولد يتناول ولد الابن فيكون مثله بالنص أو بالاجماع على ما بيناه من قبل فيكون له الربع معه  
 فصارت للزوج حالتان النصف والربع قال رحمه الله (والزوجة نصفه) أي للزوجة نصف ما للزوج  
 فيكون لها الربع ومع الولد أو ولد الابن وان سفل الثمن لقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن  
 لكنم ولد فان كان لكنم ولد فلهن الثمن مما تركتم وان كن أكثر من واحدة اشتركن فيه ولو جهن  
 أحدهما الا يلزم الاجحاف ببقية الورثة لانه لو أعطى كل واحدة منهن ربهما يأخذن الكل اذا ترك أربع  
 زوجات بلا ولد والنصف مع الولد والوجه الثاني ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضى مقابلة الفرد بالفرد  
 فيكون لواحدة الربع أو الثمن عند انفرادها بالنص واذا كثرن وقعت المزاوجة بينهما فيصرف اليهن  
 جميعا على السواء لعدم الاولوية كما اذا ماتت امرأة وادعى رجلان أو أكثر نكاحها وأقام كل واحد  
 منهما البينة ولم تكن في بيت واحد منهما ما ولد دخل بها فانهم يقتسمون ميراث زوجها واحدا عدم الاولوية  
 فكذا هنا فصارت للزوجات حالتان الربع بلا ولد والثمن مع الولد قال رحمه الله (ولبنات النصف) لقوله  
 تعالى وان كانت واحدة فلها النصف قال رحمه الله (والاكثر الثمان) وهو قول عامة الصحابة رضى  
 الله عنهم وبه أخذ علماء الامصار وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه جعل حكم البنات منهن حكم

الواحدة فجعل لهما النصف لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن الثلث ما ترك علق استحقاق  
 الثلثين بكونهن نساء وهو جمع وصرح بقوله فوق اثنتين وأكده بضمير الجمع بقوله تعالى فلهن الثلثا  
 ما ترك والمعلق بشرط لا يثبت بدونه ولان الله تعالى جعل للثنتين النصف مع الابن وهو يستحق  
 النصف وحظ الذي كرم مثل حظ الانثيين فعلم بذلك أن حظ البنتين النصف عند الانفراد وللجمهور  
 ما روى عن جابر أنه قال جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بانثيين من سعد  
 فقالت يا رسول الله هاتان اثنتان سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيدا وإن عهدهما أخذنا لهما  
 فلم يدع لهما مالا ولا يتكحان الاعمال فقال يقضى الله في ذلك فنزلت آية الميراث فأرسل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الى عهدهما فقال أعطى سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقي فهو لك وما تلا لا ينافي  
 استحقاق البنتين الثلثين لان تخصيص الشيء بالذ كر لا ينافي الحكم عا عداه على ما عرف في موضعه  
 فعرفنا أن حكم الجمع بالكتاب وحكم المثنى بالسنة ولان الجمع قد يراد به التثنية لاسمها في الموارث على  
 ما بيننا من قبل فيكون المثنى مرادا بالآية وهو الظاهر ألا ترى أن الواقعة كانت للبنتين فأعطاهما رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم الثلثين بحكم الآية ولقطة فوق في الآية صلة كافي قوله تعالى فاضربوا فوق  
 الاعناق أي اضربوا الاعناق وحله على هذا أولى مما ذهب اليه ابن عباس رضي الله عنهما لم يحصل  
 التوفيق به بين السنة والآية ولانه تعالى جعل للذ كر مثل حظ الانثيين وأدنى الاختلاط أن يجتمع ابن  
 وبنت فيكون له الثلثان وهو مثل حظ الانثيين فعلم أن البنتين الثلثين عند الانفراد والام يصرف هذا وهو  
 الثلثان مثل حظ الانثيين أبدا ولان الله تعالى بين نصيب الواحدة ونصيب الجمع ولم يبين نصيب المثنى على  
 ما قال فلا بد من إلحاق المثنى بأحدهما فالخا قهما بالجمع أولى لاشتراكهما في معنى الضم ولان المثنى له  
 حكم الجمع في الميراث ألا ترى أن الله تعالى لما بين حكم الفرد وحكم المثنى جعل حكم المثنى حكم الجمع  
 في الاخوات لاب وأم أو لاب أو لام في استحقاق الثلثين أو الثالث وقوله ان البنتين يستحقان النصف مع  
 الابن لثنا استحقاقهما ذلك عند الاجتماع لا يدل على استحقاقهما اياه عند الانفراد ألا ترى ان الثلاث منهن  
 يأخذن مع الابن ثلاثة أخماس المال وعند الانفراد الثلثين والواحدة تأخذ الثلث مع الابن والنصف  
 عند الانفراد قال رحمه الله (وعصبة الابن وله مثل حظها) معناها اذا اختلط البنون والبنات  
 عصب البنون البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين لقوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم للذ كر مثل حظ  
 الانثيين فصارت البنات ثلاثة أحوال النصف للواحدة والثلثان للثنتين فصاعدا والتعصيب عند  
 الاختلاط بالذ كر قال رحمه الله (وولد الابن كولد عده) أي عند عدم الولد حتى يكون بنو  
 الابن عصبة كالبنين وبنات الابن كالبنيات حتى يكون للواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان  
 فيعصبن الذ كر عند اختلاطهن بالذ كر فيكون للذ كر مثل حظ الانثيين قال رحمه الله (ويحجب  
 بالابن) أي ولد الابن يحجب بالابن ذ كرهم وإناتهم فيه سواء لان الابن أقرب وهو عصبة فلا يرثون معه  
 بالعصوية وكذا بالفرض لان بنات الابن يدلن به فلا يرثن مع أصلهن وان كن لا يدلن به بأن كان عهن  
 فهو مساو لأصلهن فيجبهن كما يحجب أولاده لان ما ثبت لاحد المثلين بنت لساويه ضرورة قال رحمه  
 الله (ومع البنت لأقرب الذ كر الباقي) أي اذا كان مع بنت الميت أصله أو ولاد الابن أو ولاد ابن الابن  
 وان سفل أو الجموع كان الباقي بعد فرض البنت الصلبية لأقرب الذ كر منهن لانه عصبة فيحجب الأبعد  
 وهذا انما يستقيم اذا لم تكن في درجته بنت ابن وأما اذا كانت في درجته بنت ابن فتشاركه فلا يكون الباقي  
 من فرض البنت له وحده قال رحمه الله (والا ناث السدس تسكلة للثلثين) أي بنات الابن مع الواحدة  
 الصلبية السدس ومراهه اذا لم يكن في درجته ابن ابن وأما اذا كان معهن ابن ابن يكن عصبة معه فلا  
 يرثن السدس وانما كان لهن السدس عند انفرادهن لقول ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن

(قوله وما تلا) أي ابن عباس  
 اه

وأخت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكلمة الثلثين  
 والباقي للاخت وقوله تكلمة الثلثين دليل على انهن يدخلن في لفظ الاولاد لان الله تعالى جعل الاولاد  
 الاناث ثلثين فاذا أخذت الصلبة النصف بقي منه سدس فيعطى لها تكلمة لذلك فلو انهن دخلن في  
 الاولاد وفرضهن واحدا لصارت تكلمة له الا ان الصلبة اقرب الى الميت فتمتد عليهم بالنصف ودخلوهن  
 على انه عموم المجاز أو بالاجماع قال رحمه الله (وحين بينتني) أي تحجب بنات الابن بينتني صليبتين  
 لان ارثهن كان تكلمة لثلثين وقد كل بينتني فسقطن اذ لا طر يق لتوريتهن فرضا وتقسيميا قال رحمه  
 الله (الا ان يكون معهن أو أسفل ممنه ذكرا فيعصب من كانت بهذاته ومن كانت فوقه ممن لم تكن ذات  
 سهم وتقسيم من دونه) أراد بقوله معهن أن يكون الغلام في درجتهن سواء كان أظاههن أو لم يكن  
 وهذا مذهب علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما وبه أخذ عامة العلماء رضي الله عنهم وروى عن ابن  
 مسعود رضي الله عنه انه قال يسقطن بنات الابن بنتي الصلب وان كان معهن غلام ولا يقاسمهن وان  
 كانت البنت الصلبة واحدة وكان معهن غلام كان لبنات الابن أسوأ الحالين من السدس والمقاسمة  
 فأيهما كان أقل أعطين وتسمى هذه المسائل الاضرار على قول ابن مسعود رضي الله عنه ويحتمل في  
 ذلك أن بنات الابن بنات وميراثهن أحد امرين إما الفرض أو المقاسمة وفرضهن الثلثان والمقاسمة  
 ظاهرة وليس لهن أن يجتمع بينهما فاذا استكملت البنات الثلثين فلو قاسم من لزم الجمع بينهما فلا يجوز  
 واذا كانت الصلبة واحدة أخذت النصف وبقي من فرض البنات السدس فأخذته ان كني منفردات  
 وان كني مختلطات مع الذكور كان لهن أقل الامر من السدس والمقاسمة للتيقن به ولشلا  
 بأخذ البنات أكثر من الثلثين ولانهن لاميراث لهن مع الصليبتين عند الانفراد فكذا عند الاجتماع  
 لان من لم تكن وارثة عند الانفراد من الاناث فلا يعصبها أخوها عند الاجتماع كالعم مع العمة وابن  
 الاخ مع أخته وللعمه ورثته تعالى بوصيكم الله في اولادكم للذ كرمثل حظ الانثيين وأولاد الابن اولاد  
 علي ما ينشأ من قبل فتمتظهم الآية وقضية هذا أن يكون المال مقسوما بين الكل الا أن علمنا في حق  
 اولاد الابن بأول الآية وفي حق الصليبتين أو الصلبة الواحدة بما بعدها وليس فيه جمع بين الحقيقة  
 والمجاز ولا شبهته وانما هو عمل يقتضي كل لفظ على حدة ومن حيث المعنى أن البنات الصليات ذوات  
 فرض وبنات الابن في هذه الحالة عصبيات مع أخيهن وصاحب الفرض اذا أخذ فرضه خرج من البين  
 كأنه لم يكن فصار الباقي من الفرض كجميع المال في حق العصبية فيشاركه ولا يخرج من العصبية  
 كالأولاد فلو انفرادوا ألا ترى أن صاحب الفرض لو كان غير البنات كالأبوين وأحد الزوجين كان كذلك  
 فكذا مع البنات بخلاف العمة مع العم وبنات الاخ مع أخيهن الا انهما لا يصرن عصبية معهما مطلقا  
 سواء كان معهما صاحب فرض أو لم يكن فلا يلزم من انتفاء العصبية في محل لا يقبلها انتفاؤها في محل  
 يقبلها وأخذهن زيادة على الثلثين ليس محظورا ألا ترى انهن يأخذنه بالمقاسمة عند أكثرهن  
 بأن ترك أربع بنتا وابنا ثم الاصل في بنات الابن عند عدم بنات الصلب أن اقربهن الى الميت ينزل  
 منزلة البنت الصلبة والتي تليها في القرب منزلة بنات الابن وهكذا يفعل وان سفلان مثاله لو ترك ثلاث  
 بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن

ابن ابن آخر بعضهن أسفل من بعض بهذه الصورة  
 فإلعيامن الفريق الاول لا يوازها أحد فيكون لها  
 النصف والوسطى من الفريق الاول يوازها العليامن  
 الفريق الثاني فيكون لهما السدس تكلمة الثلثين  
 ولا شيء للسفليات الا ان يكون مع واحدة ممنه غلام  
 فيعصبها ومن بحداتها ومن فوقها ان لم تكن صاحبة

ابن بنت ابن  
 ابن بنت ابن بنت ابن  
 ابن بنت ابن بنت  
 ابن بنت ابن بنت  
 ابن بنت

فرض حتى لو كان الغلام مع السفلى من الفريق الاول عصبه وعصب الوسطى من الفريق الثاني والعليا  
من الفريق الثالث وسقطت السفليات ولو كان الغلام مع السفلى من الفريق الثاني عصبها وعصب  
الوسطى منسه والوسطى والعليا من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الاول ولو كان مع السفلى من  
الفريق الثالث عصب الجميع غير اصحاب الفرائض والمعنى ما ذكرنا ان العلويات تنزل منزلة البنات والبواقي  
منازل بنات الابن ولو كان الابن مع العلويات من الفريق الاول عصب أخته وسقطت البواقي كما ذكرنا في  
الاولاد فصارت بنات الابن احوال ست النصف الواحدة والثلاثين فاصعدوا والمقام مع ابن الابن  
والسدس مع الصليبية الواحدة والسقوط بالابن وبالصلبيتين الا ان يكون معهن غلام وهذا النوع من  
المسائل يسمى في عرف الفرضيين تشييب بنات الابن اذا ذكرن مع اختلاف الدرجات وهو ما مشتق  
من قوله سم شيب فلان بفلائة اذا كثرت كرهاني شعره وتشيب القصيد فحسينها وتر بينهما بد كر النساء  
او من شب النار اذا اوقدها لان فيه تذكية للخواطر او من شب الفرس يشب ويشب شيبا باذا رفع يديه  
جميعا واشيبيه انا اذا هيجته لثلاث لانه خرج وارتفع من درجة الى اخرى كحال الفرس في نزوانه اى  
وثبانه فصارت بنات الابن احوال ست الثلاث المذكورة في البنات والسدس مع الصليبية والسقوط  
بالابن وبالصلبيتين الا ان يكون معهن غلام قال رحمه الله (والاخوات لاب وأم كبنات الصليب عند  
عدمهن) اى عند عدم البنات وبنات الابن حتى يكون للواحدة النصف والثنتين الثلثان ومع الاخوة  
لاب وأم لذك كمثل حظ الانثيين لقوله تعالى قل الله يفتيك في الكلابة ان امرؤ وهلك ليس له ولد وله أخت  
فلها نصف ماترك وهو برئها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالا  
ونساء فللذك كمثل حظ الانثيين قال رحمه الله (ولاب كبنات الابن مع الصليات) اى الاخوات لاب  
مع الاخوات لاب وأم كبنات الابن مع الصليات حتى يكون للواحدة من الاخوات لاب النصف عند  
عدم الاخوات لاب وأم ولثنتين الثلثان فصاعدوا ومع الاخوة لاب لذك كمثل حظ الانثيين ومع الاخت  
الواحدة لاب وأم السدس تكلمة الثلثين ويسقطن بالاختين لاب وأم الا ان يكون معهن أخ لاب فيعصبهن  
لماتلونا وبنينا وياتى فيهن خلاف ابن مسعود رضى الله عنه في مقاسمة الاخوة بعد فرض الاختين لاب  
وأم أو أخت واحدة لها ما لى لابون على نحو ما بيناه في بنات الابن مع البنات وضرارهاهن مع البنات  
الواحدة اذا الكلام في الاخوات كالكلام في البنات والنص الوارد فيهن كالنص الوارد في البنات فاستغينا  
عن البحث فيهن بالبحث في البنات ان طريق البحث فيهما واحد قال رحمه الله (وعصبن اخوتهن والبنات  
وبنت الابن) اى عصب الاخوات لاب وأم أو لاب اخوتهن والبنات وبنات الابن اى عصب الاخوة  
لهن فقط غير ماتلونا واما تعصيب البنات لهن وبنات الابن فلقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا الاخوات  
مع البنات عصبه وورث معاذ رضى الله عنه في اليمن بقا وأختنا جعل لكل واحدة منهما النصف ورسول  
الله صلى الله عليه وسلم حتى يومئذ وروى أنه عليه الصلاة والسلام قضى في ابنة وابنة ابن وأخت لابنت  
النصف ولابنة الابن السدس والباقي للاخت وجعل المصنف رحمه الله البنات ممن يعصب الاخوات وهو  
مجاز وفي الحقيقة لا تعصبهن وانما يصرن عصبه معها لانهن ابنا والبنات بناتهن ليست بعصبه في هذه الحالة  
فكيف تعصب غيرها بخلاف الاخوة على ما يجيى عن قريب ان شاء الله تعالى وهذا قول جمهور  
الصحابة رضى الله عنهم وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه أسقط الاخوات بالبنات واختلفت  
الرواية عنه في الاخوة والاخوات مع البنات في رواية عنه الباقي كله للاخوة وفي رواية أخرى عنه  
الباقي بينهم للذك كمثل حظ الانثيين قبل هو الصحيح من مذهبه وكذلك لو كان مع البنات أخت لاب  
وأم وأخ وأخت لاب في رواية الباقي للاخ وحده وفي رواية عنه بين الجميع للذك كمثل حظ الانثيين  
هو احتج بقوله تعالى ان امرؤ وهلك ليس له ولد وله أخت فاهنا نصف ماترك فارتها مشروط بعدم الولد واهم

(قوله فيعصبهن لماتلونا  
وبنينا) ويسقطن أيضا بالاخ  
لابون لقوله عليه الصلاة  
والسلام ان أعيان بنى الام  
يتوارثون دون بنى العلات  
هـ

الولد يشمل الذكروالانثى ألا ترى أن الله تعالى حجب الزوج من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن بالولد والام من الثلث الى السدس فاستوى فيه الذكر والانثى ولجهم ورماروتنا واشترط عدم الولد فيما تلا انما كان لارثها النصف أو الثلثين بطريق الفرض ونحن نقول انها لا ترث مع البنت فرضا وانما ترث على أنها عصة ويحتمل أن يراد بالولد هنا الذكرو وقد قامت الدلالة على ذلك وهو قوله وهو يرثها ان لم يكن لها ولي يعنى أباها يرثها ان لم يكن لها ولي لذكرا لان الامة أجمعت على أن الاخ يرث تعصيا مع الانثى من الاولاد أو نقول اشتراط عدم الولد انما كان لارث الاخ جميع مالها وذلك يمنع بالولد وان كان أنثى قال رحمه الله (ولو واحد من ولد الام السدس وولد اكثر الثلث ذكورهم واناثهم سواء) لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلاله أو امرأه وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث المراد به أولاد الام لان أولاد الاب والام أو الاب مسد كورون في آية النصف على ما ذكرنا من قبل ولهذا قرأها بعضهم وله أخ أو أخت لأم واطلاق الشركة يقتضى المساواة كما اذا قال شريكى فلان في هذا المال أو قال له شركة فيه وسكت عن ذلك قضى المقترله بالنصف ولان الله تعالى لما سوى بينهما حالة الافراد دل ذلك على استوائهما حالة الاجتماع قال رحمه الله (ويجوز بالابن وابنه وان سفل وبالباب والجد) أى الاخوات كلهن يجوزن بهؤلاء المذكورين وهم الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد وان علا وكذا الاخوة محجبون بهم لان ميراثهم مشروط بالكلالة واختلف في الكلالة هل هي صفة للميت أو لورثته أو للتركة وقرئ يورث بكسر الراء وفتحها وأياما كان يشترط التسمية عدم الولد والوالد الميت فيسقطون بهم والكلالة مشتقة من الاحاطة ومنه الاكليل لاحاطته بالرأس ولقطة كل لاحاطتها بما تدخل عليه وكذا الكلالة من احاط بالشخص من الاخوة والاخوات وقيل أصلها من البعد يقال كات الرحم بين فلان وفلان اذا تباعدت ويقال حل فلان على فلان ثم كل عنه أى تركه وبعد عنه وغير قرابة الولاد بعيد بالنسبة الى الولاد قال الفرزدق

ورثتم فناة المحسد لآعن كلاله \* عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

يريدون ثم يجدكم عن أصولكم لآعن الفروع كالأعمام والاخوة وولد الابن ولد على ما بينا من قبل فلا تكون كلاله معه قال رحمه الله (والبنت محجبة وولد الام فقط) أى بنت الميت تحجب الاخوة والاخوات من الام وحدهم ولا تحجب الاخوة من الابوين أو من الاب لما أن شرط ارثهم الكلالة ولا كلاله مع الولد والبنت ولد فتحجبهم وكذا ابنت الابن لما أن ولد الابن ولد فان قيل وجب أن لا ترث الاخوة والاخوات من الابوين أو من الاب مع البنت أو بنت الابن لان ارثهم مشروط بالكلالة قلنا الكلالة شرطت في حقهم لارث النصف أو الثلثين أو لارث الكل بالعصوبة فإذا انتفت الكلالة انتفى هذا الارث المشروط بها لا مطلق الارث فيستحقون الارث بالعصوبة مع البنت بنص آخر على ما بينا بخلاف ارث أولاد الام فان جميع ارثهم مشروط بالكلالة فينتفى بعدمها فصار للاخوات لاب وأم خمس أحوال النصف للواحدة والثلاثان لاكثر منها والتعصيب بأخيهن ومع البنات والسقوط مع الابن وولاد اخوات للاب سبع أحوال ذى الخمسة والسدس مع الأخت الواحدة من الاب والام والسقوط بالانثيين من الاخوات من الابوين كما تقدم وصار لأولاد الام ثلاثة أحوال السدس للواحد والثلث لاكثر منه والسقوط عماد كونا قال رحمه الله (وعصبة) وهو معطوف على قوله ذوفرض في أول الكتاب بعد ذكر الدين والوصية في قوله ثم يقسم بين ورثته وهم ذوفرض وعصبة وهو معطوف على الخبر فيكون خبرا قال رحمه الله (أى من أخذ الكل ان انفرد والباقي مع ذى سهم) هذا نفس بالعصبة أى العصبة من يأخذ جميع المال عند انفراده وما أبقته الفرائض عند وجود من له الفرض المقدر وهذا رسم وليس بخد لانه لا يفيد الا على تقدير أن يعرف الورثة كلهم ولكن لا يعرف من هو العصبة منهم فيكون تعرفا بالحكم والمقصود معرفة

(قوله ولهذا قرأها بعضهم) أى بن كعب وسعد بن أبى وقاص اه (قوله قضى للفرض له بالنصف) قال في الجمع في كتاب الاقرار أو بشرته في عبيد يجعل له النصف وأمره بالبيان اه (قوله لان ميراثهم مشروط بالكلالة) بقوله تعالى قل الله يفتيككم في الكلالة وبقوله تعالى وان كان رجل يورث كلاله اه (قوله وقرئ يورث بكسر الراء وفتحها) الذى قرأه بكسر الراء الحسن البصرى وأبو رجاء العطاردى عن قرأ بالكسر يجعل الكلالة الورثة ومن قرأ بالفتح جعل الكلالة الميت اه

العصبة حتى يعطى ما ذكر ولا تتصور ذلك الا بعد معرفته فنقول العصبة نوعان نسبية وسببية فالنسبية  
 ثلاثة انواع عصبة بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت اثنى وهم اربعة اصناف جزء الميت  
 وأصله وجزء أبيه وجزء عجدته وعصبة بغيره وهو كل اثنى فرضها النصف أو الثلثان بصرن عصبة باخوتهم  
 وعصبة مع غيره وهو كل اثنى تصير عصبة مع اثنى غيرها كالبنات مع الاخوات والسببية مولى العتاقة  
 والاثنى ليست بعصبة حقيقة لان العصبة انما هي عصبة لقوته ولحصول التناصر به ولا يحصل التناصر  
 بالاثنى وانما صرن عصبة تبعاً وحكما في حق الارث فقط قال رحمه الله (والاحق الابن ثم ابنته وان سفل)  
 أى اولاهم بالعصبة بجزء الميت وان سفل وغيرهم محجوبون بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم  
 للذكر مثل حظ الانثيين الى أن قال سبحانه وتعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد  
 فجعل الاب صاحب فرض مع الولد ولم يجعل للولد الذي كرسه ما مقدرا فبقية الباقي له فدل أن الولد الذي كرسه  
 مقدم عليه بالعصبة وان الابن ابن على ما ينالانه يقوم مقامه فيقدم عليه أيضا ومن حيث المعقول أن  
 الانسان يؤثر وولد والده على والده ويختار صرف ماله له ولا جده بل يترحمه عادة على ما قال عليه الصلاة  
 والسلام الولد بمنزلة محبته وقضية ذلك أن لا يجاوز بكسبه محل اختياره الا انما صرفه ما مقدار الفرض  
 لاصحاب الفروض بالنص فيسبق الباقي على قضية الدليل وكان ينبغي أن يقدم البنت أيضا عليه وعلى كل  
 عصبة الا أن الشارع أبطل اختياره بتعيين الفرض لها وجعل الباقي لاولى رجل قال رحمه الله (ثم الاب  
 ثم اب الاب وان علا) أى ثم اولاهم بالعصبة بأصول الميت وان علوا واولاهم به الاب لان الله تعالى شرط  
 لارث الاخوة الكلاله وهو الذي لا ولده ولا والده على ما بيناه فعمل بذلك أنهم لا يرثون مع الاب ضرورة وعلمه  
 لإجماع الامة فاذا كان ذلك مع الاخوة وهم أقرب الناس اليه بعد فروعه وأصوله فاطنك مع من هو أبعد  
 منهم كاعمامه وأعمام أبيه والجدات الأثرى أنه يقوم مقامه في الولاية عند عدم الاب ويقدم على الاخوة  
 فيه فكذا في الميراث وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وعائشة وأبي موسى الأشعري وأبي الدرداء  
 وأبي الطفيل وابن الزبير ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وجماعة أخر منهم رضى الله عنهم أجمعين وبه  
 أخذ أبو حنيفة رضي الله عنه قال رحمه الله (ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب وأم ثم ابن الاخ لاب وأم ثم ابن  
 الاخ لاب) وانما قدموا على الاعمام لان الله تعالى جعل الارث في الكلاله للاخوة عند عدم الولد والوالد  
 بقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فعلم بذلك أنهم مقدمون على الاعمام ولان الاخوة جزء الاب  
 فكانوا أقرب من الاعمام لانهم جزء الجدة وانما قدم الاخ لاب وأم لانه أقوى لاتصاله من الجانبين فكان  
 ذا قرابتين فترجح بذلك عند الاستواء في الدرجة وقد قال عليه الصلاة والسلام ان أعيان بني الام يتوارثون  
 دون بني العلات وكذا الاخ لاب وأم تقدم اذا صارت عصبة على الاخ لاب لانه أقرب من هذا تقدم في  
 الفرض فكذا في العصوبة قال رحمه الله (ثم الاعمام ثم اعمام الاب ثم اعمام الجد على الترتيب) أى  
 اولاهم بالميراث بعد الاخوة اعمام الميت لانهم جزء الجد فكانوا أقرب وقد قال عليه الصلاة والسلام  
 الحقوا القرائض بأهلها فما بقيت فلاولى رجل ذكر ثم اعمام الاب لكونهم أقرب بعد ذلك لانهم جزء الجد ثم  
 اعمام الجد لانهم أقرب بعدهم وقوله على الترتيب أى على الترتيب الذي ذكرنا في الاخوة وهو أن يقدم الم  
 لاب وأم على الم لاب ثم الم لاب على ولد الم لاب وأم وكذا يعمل في اعمام الاب يقدم منهم ذوقرابتين عند  
 الاستواء في الدرجة وعند التفاوت في الدرجة يقدم الاعلى قال رحمه الله (ثم المعتق) لقوله عليه  
 الصلاة والسلام الولد المثلج كعمه النسب وهو آخر العصبان لقوله عليه الصلاة والسلام الذي أعتق  
 عبده هو أخوته ومولاه ان شكرت فخير له وشركت وان كفرت فشر له وخيرك وان مات ولم يدع وارثا  
 كنت أنت عصبته والمراد بالوارث وارث هو عصبة بدليل أن ابنة جرة أعتقت عبد الهامات وترك بنتا  
 فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف ماله لابنته ونصفه الآخر لابنة جرة وهي المعتقة قال رحمه الله

(قوله الولد بمنزلة) هو مفعلة  
 من الجعل ومنظلة أى يحتمل  
 أى يه على الجعل ويدعوها  
 اليه فيجعلان بالمال لاجله  
 قاله ابن الاثير رحمه الله (قوله  
 محبته) لانه يجب البقاء  
 والمال لاجله اه مجمع  
 البحرين

(ثم عصبته على الترتيب) أي عصبته المولى ومعناه إذا لم يكن للمعتق عصبته من النسب على الترتيب الذي ذكرناه فعصبته مولاة الذي أعتقه فان لم يكن مولاة فعصبته عصبته المعتق وهو المولى على الترتيب الذي ذكرناه بأن يكون جزء المولى أولى وان سفل ثم أصوله ثم جزء أبيه ثم جزء جده يتقدمون بقوة القرابة عند الاستواء ويعلمو الدرجة عند التفاوت قال رحمه الله (واللاتي فرضهن النصف والثلاثان بصرن عصبه باخوتهن) وهن أربع من النساء البنات وبنات الابن والاخوات لاب وأم والاخوات لاب وهؤلاء يصرن عصبته باخوتهن وقد بيناه في بيان مبرأتهن وقوله باخوتهن هذا في البنات والاخوات ظاهر لان عصبتهن تقتصر عليه وأما بنات الابن فانهن يصرن عصبته بأبناء أعمامهن أيضا وان سفل كما ذكرنا في مسائل التشبيب فيكون معناه في حقهن باخوتهن أو بمن له حكم اخوتهن والمصنف رحمه الله ذكر العصبات هنا واستوفاه الا العصبه مع غيره وهي الاخوات مع البنات وانما ترك ذكرهن هنا لانه ذكرهن فيما تقدم وقد شرحناه هنا فلا نعيدناه وانما سمين عصبه مع غيره ومع اخوتهن عصبه بغيره لان ذلك الغير وهو البنات شرط لصيرورتهن عصبه ولم يجعلهن عصبتهن لان أنفسهن ليس بعصبه فكيف يجعلن غيرهن عصبتهن بخلاف ما اذا كن مع اخوتهن لان الاخوة ينقسم عصبه فيصرن به عصبه تبعا قال رحمه الله (ومن بدلي بغيره يجب به) أي بدلي ذلك الغير سوى ولد الام فانه بدلي بالام ولا تجب به بل هي تجب بالاثنين منهم من الثلث الى السدس على ما بينا وانما لا تجب الام لانها لا تستحق جميع التركة ولا يرث هوارثها الا ترث بالولد وهو بالاخوة فلا يتصور الرجح فيه بخلاف الجدة حيث تجب بالام لانها ترث ميراث الام والام أولى به منها لانها أقرب وبخلاف الاب حيث تجب الجدة والجدة من قبله والاخوة والاخوات كلهم لانه يستحق جميع التركة وكذلك الابن يجب ابنة ما ذكرنا فخاصة ان الرجح بأحد أمرين إما بمن بدلي به بشرطه على ما ذكرنا أو يكون الرجح أقرب كالاعمام يجبون بالاخوة وبأولادهم وكأولاد الاعمام والاخوة يجبون بأعلى درجة منهم قال رحمه الله (والمحبوب يجب كالاخوين أو الاختين يجب ان الام من الثلث الى السدس مع الاب) وهما الايرثان معه لان ارث الاخوة مشروط بالكلالة وارث الام الثالث مشروط بعدم الاثنتين من الاخوة وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما في أب وأم وثلاثة اخوة للام السدس والاخوة السدس والباقي الاب فجعل للاخوة ما نقص من نصيب الام لئلا يكف الكلاله تمنع من ذلك وأن يجب الام بهم لا يوجب لهم ما نقص من نصيبهم فيجبون بها من غير أن يحصل لهم شيء قال رحمه الله (لا المحرور بالرق والقتل مباشرة واختلاف الدين أو الدار) أي لا يجب المحرور عن الارث بهذه الاشياء وعند ابن مسعود رضي الله عنه يجب يجب النقصان بنقص نصيب الزوجين والام بالولد المحرور عما ذكرنا لان الله تعالى ذكر الولد مطلقا ونقص به نصيبهم من غير فصل بين أن يكون وارثا أو محرورا وما ذكرنا نقص نصيب الام بالاخوة مطلقا من غير فصل فيتولد على اطلاقه ولا يجب يجب الحرمان لانه لو يجب هذا الرجح وهو لا يرث لأدى الى دفعه الى بيت المال مع وجود الوارث أو الى تضييعه لان بيت المال أيضا لا يرث مع الابن أو الاخوة وجه قول الجمهور أن المحرور في حق الارث كالميت لانه محرم معني في نفسه كالميت ثم الميت لا يجب فكذا المحرور فصار كجب الحرمان والنصوص التي توجب نقصان ارثهم لانهم لانهم مطلقا لان الله تعالى ذكر الاولاد وأولاد ابنت لهم ميراثا ثم ذكر بعد ذلك يجب النقصان بهم فينصرف الى المذكورين أو لا وهم المتأهلون للارث وكذا يقال في الاخوة والاخوات لان المذكورين منهم في الارث هم المتأهلون للارث فكذا المذكورون في الرجح هم المتأهلون للارث وهذا لان المحرور اتصلت به صفة تسلب أهلية الارث فألحقته بالمعدوم ولا كذلك المحبوب فانه أهل في نفسه الا أن حاجبه غلبه على ارثه لزيادة قربه فلا يبطل عمله في حق غيره وانما ذكر سبب الحرمان بقوله لا المحرور بالرق الخ لئلين الاسباب المسانعة من الارث فان الرق يمنع

(قوله فعصبته عصبه المعتق)  
عصبه المعتق ترث المعتق  
أما عصبه عصبه المعتق  
اذا لم يكن عصبه المعتق  
لا يرث المعتق بيانه امرأة  
أعتقت عبدا وامنت وتركت  
ابنا وزوجا ثم مات المعتق  
الميراث كله لابن المعتقة ولو  
مات الابن وترك الاب الذي  
هو زوج المعتقة ثم مات المعتق  
لا يرث الاب وان كان عصبه  
عصبه المعتق لانه عصبه الابن  
والابن عصبه المعتقة لكن  
لما لم يكن الزوج عصبه  
المعتقة لا يرث اه خلاصة  
(قوله ولم يجعلهن) كذا بخط  
الشارح اه (قوله بما ذكرنا)  
أي من الرق والقتل واختلاف  
الدين والدار اه

الارث لان الرقيق لا يملك شيئاً قال الله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوا كالا يقصد وعلى شئ وقال عليه الصلاة والسلام لا يملك العبد الا الاطلاق ولا فرق في ذلك بين أن يكون قنوا وهو الذي لم ينقله سبب الحرية أصلا وبين أن ينقله سبب الحرية كالمذبر والمكاتب وأم الولد ومعنى البعض عند أبي حنيفة رضي الله عنه لان المعنى يشمل النكح وهو عدم تصور الملك لهم والمكاتب لا يملك الرقبة وهو عبد مابقي عليه درهم على ما جاء في الخبر فلا يكون أهلا للارث والقتل الذي يمنع الارث هو الذي يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة وما لا يتعلق به واحد منهم ما كالقتل بسبب أو بقصاص لا يوجب الحرمان لان حرمان الارث عقوبة قيمة تعلق بما يتعلق به العقوبة وهو القصاص أو الكفارة والشافعي رحمه الله يعمله بمطلق القتل حتى لا يرث عنده اذا قتله بقصاص أو رجم أو كان القريب قاضيا حكم بذلك أو شاهدا فشهد به أو باغيا فقتله أو شهرا عليه سبيفا فقتله دفعا كل ذلك يمنع الارث عنده وهذا لا معنى له لان الشارع أوجب عليه قتله أو أجاز له قتله في هذه الصورة فكيف يوجب عليه العقوبة به بعد ذلك ولهذا لا يتعلق بهذا القتل سائر عقوبات القتل فكذا الحرمان والمراد بقوله عليه الصلاة والسلام ليس للقاتل شئ من الميراث هو القتل بالتعدي دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام ليس للقاتل ميراث بعد صاحب البقرة أي قاتل هو كصاحب البقرة وهو كان متعديا واحتريز به وله مباشرة عن القتل بالنسيب واختلاف الدين أيضا يمنع الارث والمراد به الاختلاف بين الاسلام والكفر لقوله عليه الصلاة والسلام لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأما اختلاف ملل الكفار كالنصرانية واليهودية والمجوسية وعبادة الوثن فلا يمنع الارث حتى يجرى التوارث بين اليهودي والمجوسي أو النصراني لان الكفر كله مله واحدة وقال عليه الصلاة والسلام الناس كلهم -يزونحن حينز واختلاف الدار يمنع الارث والمؤثر هو الاختلاف حكما حتى لا تعتبر الحقيقة بدونه حتى لا يجرى الارث بين المستأمن والذي في داره ولا في دار الحرب ويجرى بين المستأمن وبين من هو في داره لان المستأمن اذا دخل السنا أو الميم من أهل داره حكما وان كان في غيرها حقيقة والدارانما تختلف باختلاف المنعة والملك كدار الاسلام ودار الحرب ودارين مختلفين من دار الحرب باختلاف ملكهم لا تقطاع الولاية والتناصر فيما بينهم والارث يكون بالولاية قال رحمه الله (والكافر يرث بالنسب والسبب كالمسلم) لانه محتاج مكاف فملك بالاسباب الموضوعه للملك كالمسلم ولانه بعقد الذمة التحق بالمسلم في المعاملات فيكون حكمه في ذلك حكم المسلم قال رحمه الله (ولو حجب أحدهما فبالحاجب) أي لو اجتمعت في الكافر قرابتان لوتفرقتا في شخصين حجب أحدهما الآخر بالحاجب وان لم يحجب يرث بالقرابتين كما اذا تزوج المجوسي أمه فولدت له ابنا فهذا الولد ابنا وابن ابنا فيرث منها اذا ماتت على أنه ابن ولا يرث على أنه ابن ابن لان ابن الابن يحجب بالابن ولو ولدت له بنتا فكان الابن يرث الثلثين النصف على انها بنت والسدس على انها بنت الابن تكمله الثلثين وترث من أبيها على أنها بنت ولا ترث على أنها أخت من أم لان الأخت تسقط بالبنت ولو تزوج بنته فولدت له بنتا ترث من أمها النصف على انها بنت وترث الباقي على انها عصبة لانها أخت من أبيها وهي عصبة مع البنت وان ماتت أبوها ترث النصف على انها بنت ولا ترث على انها بنت بنت لانها من ذوى الارحام فلا ترث مع وجود ذى سهم أو عصبة وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه أخذ أصحابنا وفي رواية عن ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ما أنه يرث بآب القرايتين وأكدهما أي بأقواهما وبه أخذ مالك والشافعي رحمه الله والصحيح الاول لان فيه إعمال السبب ولا يجوز ابطاله بغير مانع والمنازع الحاجب ولم يوجد في أخذ بالجهتين الا ترى أن المسلم يرث بالجهتين اذا اتفق له ذلك بأن ماتت المرأة وتركت ابن عمها وهو زوجها أو غيرها من أمها فانه يأخذ بالفرض والعصوبة فكذا الكافر اذ هو لا يخالف المسلم في سبب الملك كالشرا وغيره بخلاف الاخ من أب وأم حيث لا يرث الا بالعصوبة ولا يرث بالفرض على أنه أخ من أم لانه ليس فيه اختلاف الجهة لانه

(قوله ويجرى بين المستأمن وبين من هو في داره) حتى اذا مات المستأمن في دار الاسلام عند أخيه الذي وله في دار الحرب أخ ورثة أخوه الحربي لا أخوه الذي اه (قوله اذا دخل السنا أو الميم) حتى اذا دخل ذي دار الحرب بأمان مات عند أخيه الحربي ورثة أخوه الذي لا أخوه الحربي اه

يرث بالاختصاص وهي جهة واحدة فلا تصلح للاسـ تحقاق بها بل للترجيح فقط عند من اجتهاد من هو دونه في  
 العقوة كالاخ لاب قال رحمه الله (لا ينكح محرم) أي لا يرث الكافر بنكاح محرم كما اذا تزوج المجوسى  
 أمه أو غيرها من المحارم لا يرث منها بالنكاح أما عندهما فظاهر لان النكاح لم يصح وأما عند أبي حنيفة  
 رضى الله عنه فلا نودان كان له حكم العمة لكن لا يرث عليه اذا أسلم فكان كالفاسد قال رحمه الله  
 (ويرث ولد الزنا واللعان بجهة الأم فقط) لان نسبة من جهة الاب منقطع فلا يرث به ومن جهة الأم ثابت  
 فيرث به أمه واخوته من الأم بالفرض لاغير وكذا يرثه أمه واخوته من امه فرضا لاغير ولا يتصور أن  
 يرث هو أو يورث بالعصوبة الاب لولاءه والولاد فيرثه من أعتقه أو أعتق أمه أو ولده بالعصوبة وكذا هو  
 يرث معتقه أو معتق معتقه أو ولده بذلك قال رحمه الله (ووقف للعمل حظ ابن) أي اذا ترك الميت امرأته  
 حاملا أو غيرهما من يرثه ولدها ووقف لاجله نصيب ابن واحد وهذا قول أبي يوسف رحمه الله وعنه يوقف  
 نصيب ابنتين وهو قول محمد رحمه الله لان ولادة الاثنين معتاد وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يوقف نصيب  
 أربعة بنين أو أربع بنات أيهما أكثر لانه يتصور ولادة أربعة في بطن واحد فيترك نصيبهم احتياطا  
 والفتوى على الأول لان ولادة الواحد وهو الغالب والاكثر منه وهو موهوم والحكم للغالب ويؤخذ كفيلا  
 من الورثة على قوله لاحتمال أن يكون أكثر وهذا اذا كان في الورثة ولد وأما اذا لم يكن فيهم ولد فلا  
 يختلف الميراث بينهم بكثيره الاولاد وقلتهم وجملة الامر لا يخلو ما أن يكون الورثة كلهم أولادا أو لافان  
 كانوا كلهم أولادا يترك ما ذكرنا من العدد على الاختلاف وان لم يكونوا كلهم أولادا فلا يخلو ما أن  
 يكون فيهم أولادا أو لافان كان فيهم أولاد يعطى كل وارث هو غير الولد نصيبه ثم يقسم الباقي على الاولاد  
 ويترك نصيب الحمل منه على الاختلاف الذي ذكرناه وان لم يكن في الورثة ولد والحمل من الميت يعطى كل  
 وارث منهم نصيبه على تقدير أن الحمل ذكر أو أنثى أيهما أقل وان كلن على أحد التقديرين يرث دون الآخر  
 فلا يعطى شيئا وكذا اذا كان فيهم من لا يرث على تقدير ولادته حيا وعلى تقدير ولادته ميتا يرث فلا يعطى  
 شيئا لاحتمال وان كان نصيبه على أحد التقديرين أكثر يعطى الاقل للتيقن به ويوقف الباقي قال  
 رحمه الله (ويرث ان خرج أكثره فمات لأقله) أي الحمل يرث ان خرج أكثره وهو حتى ثم مات وان خرج  
 أقله وهو حتى فمات لا يرث لان انفصاله حيا من البطن شرط لارثه والاكثر يقوم مقام الكل ثم ان خرج  
 مستقيما فالمعتبر صدره وان خرج منكوسا فالمعتبر سرته وقد بيناه من قبل قال رحمه الله (ولا يورث بين  
 الغرقى والخرقى الا اذا علم ترتيب الموتى) أي اذا مات جماعة في الغرق أو الاحتراق ولا يدرى أيهم مات  
 أو لاجعلوا كأنهم ماتوا جميعا مع ما يكون مال كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضا الا اذا  
 عرف ترتيب موتهم فيرث المتأخر من المتقدم وهو قول أبي بكر وعمر وزيدوا حدى الروايتين عن علي  
 رضى الله عنهم وانما كان كذلك لان الارث يبقى على اليقين بسبب الاستحقاق بشرطه وهو حياة  
 الوارث بعد موت المورث ولم يثبت ذلك فلا يرث بالشك وقال ابن مسعود رضى الله عنه يرث بعضهم  
 بعضا الا ما ورث كل واحد منهم ما من صاحبه وهو احدى الروايتين عن علي رضى الله عنه ووجهه أن  
 حياة كل واحد منهم كانت ثابتة يقين والاصل بقاؤها الى ما بعد موت الآخر ولان الحادث يضاف الى  
 أقرب الاوقات فكان كل واحد منهم مات بعد موت الآخر فيرث منه الا ما ورثه منه للتعذر لان تقديره  
 حيا بعد موته حتى يرث ماله من وارثه محال فلنا اذا استحال في حق البعض استحالة في حق الكل ان سبب  
 الارث متحدا لا يقبل التجزى وظاهر حياتهم يصلح للدفع للاسـ استحقاق وكذلك الحكم اذا ماتوا بانهم دام  
 الجدار عليهم أو في المعركة ولا يدرى أيهم مات أولا قال رحمه الله (وذو رحم) وهو معطوف على العصابة  
 أي ويقسم ماله بين ورثته وهم ذوو فرض وعصبة وذو رحم قال رحمه الله (وهو قريب ليس بذى سهم  
 وعصبة) أي ذو الرحم هو قريب ليس بوارث بفرض ولا بعصوبة وهذا على اصطلاح أهل هذا العلم وفي

(قوله فرض الاخير) فلو مات  
 شخص عن بنت وأم وأخ  
 نوأم من الزنا واللعان فالمال  
 للبنت والام أو باعا فرضا  
 وردا ولا شيء للنوأم لانه أخوه  
 لامه فلا يرث مع البنت شيئا  
 اه (قوله أو غيرها من يرثه  
 ولدها) كأنه أو امرأه أخيه  
 أو امرأه جدته اه (قوله  
 ويؤخذ كفيلا) الذي بخط  
 الشارح ويؤخذ كفيلا  
 اه

الحقيقة الوارث لا يخرج من أن يكون ذارحم ويحتسه ثلاثة أنواع قريب هو ذوسهم وقريب هو عصبية  
وقريب هو ليس بذى سهم ولا عصبية ومضى الكلام في الاقربين وبقي في الثالث فتقول عندنا هم يرثون  
عند عدم التوعين الاقربين وهو قول عامة الصحابة رضى الله عنهم غير زيد بن ثابت رضى الله عنه فإنه قال  
لاميراث لذوى الارحام بل يوضع في بيت المال وبه أخذ مالك والشافعي رحمه الله لما روى عن عطاء  
ابن يسار أن رجلا من الانصار جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رجل هلك وترك  
عتمته وخالته فسأل النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف على حماره فوقف ثم رفع يديه وقال اللهم رجل  
هلك وترك عتمته وخالته فسأله الرجل وبنقل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ثلاث مرات ثم قال لا شيء لهما  
وفي بعض رواياته لا يرى ينزل على شيء لا شيء لهما وروى أنه قال لا أحد لهما شيئا وإذا لم ينزل عليه لا يمكن  
اثباته بالرأى لان المقادير لا يمكن اثباتها بالرأى ولنا ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى  
الله عليه وسلم آخى بين أصحابه فكانوا يتوارثون بذلك حتى نزلت وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في  
كتاب الله فتوارثوا بالنسب وعن المقداد بن معديكرب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك مالا  
فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ورثه رواء أجد  
وأبو داود وغيرهما وحين مات ثابت بن الدحداح وكان غريبا أتيا لا يعرف من أين هو قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدى هل تعرفون له فيكم نسبا قال لا يا رسول الله فدعا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أبا البابية بن المنذر ابن أخته فأعطاه ميراثه وعن أمامة بن سهل أن رجلا من رجلا بسهم فقتله  
وليس له وارث الاخال فكتب في ذلك أبو عبيدة الى عمر فكتب عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له وقال الترمذى حديث حسن وقال  
الطحاوى هذه آثار متصلة قد توارثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى هذا كانت الصحابة رضى  
الله عنهم حتى روى عن عمر رضى الله عنه في عم لام وخاله أعطى العم الثلثين والخال الثلث وقال عبد الله  
ابن مسعود رضى الله عنه فمن ترك عمة وخاله للعمة الثلثان وللخال الثلث وكان المسلمون اذا لم يكن لليت  
وارث يرثونه جميعا وهو المراد بيت المال فاذا كان بعضهم اليه أقرب من بعض ورث ماله ولو لا خوف  
الاطالة لأوردنا ما حكى عن السلف من أفراد الوقعات وما روه منقطع ومن مذهب الخصم أن لا يكون  
حجة فكيف يحتج به على غيره ومثله غير ملزم ثم هو لو ثبت لم يكن فيه أيضا عندنا حجة في دفع موارث ذوى  
الارحام لانه يعارض ما نلونا من الآية ويحتمل أن يكون هناك من هو أولى منهم أو قبل نزول الآية ويحتمل  
قوله عليه الصلاة والسلام لا شيء لهما أراد به الفرض أى لا فرض لهما ما قدر ونحن نقول به فان قيل لا حجة  
لكم في الآية لانها ترات ردا للتوارث بالايتام وهو الموالاة ويحتمل أن يكون المراد بها العصبية وأصحاب  
السهم وليس فيها دلالة على أن المراد بها غيرهم قلنا العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وهي عامة فيعمل  
بعمومها على أن كثيرا من أصحاب الشافعي رضى الله عنه منهم ابن سريج خالفوه وذهبوا الى توريث ذوى  
الارحام وهو اختيار فقهاءهم للفتوى في زماننا الفساد بيت المال وصرفه في غير المصارف قال رحمه الله  
(ولا يرث مع ذى سهم وعصبية سوى أحد الزوجين لعدم الرد عليهما) أى لا يرث ذوو الارحام مع وجود ذى  
فرض أو عصبية الا اذا كان صاحب الفرض أحد الزوجين فيرثون معه لعدم الرد عليه لان العصبية أولى منه  
وكذا الرد على ذوى السهام أولى من ذوى الارحام لانهم أقرب الازواجين فانهم لا قرابة لهما مع الميت  
وارثهما نظير الذين فان صاحب الدين لا يرث عليه ما فضل بعد قضاء الدين فكذا لا يرث عليه ما فضل من  
فرضه ما على ذلك كان عامة الصحابة رضى الله عنهم وكان عثمان بن عفان رضى الله عنه يرث على الزوجين  
أيضا وكان زيد بن ثابت رضى الله عنه لا يرى الرد على أحد من ذوى الفروض وما فضل منهم بوضع في بيت  
المال عنده وقد عرف في موضعه قال رحمه الله (وترتيبهم كترتيب العصابات) أى ترتيب ذوى الارحام في

(قوله وكان غريبا أتيا) قال  
في المغرب والاق والاناوى  
الغريب وقال ابن الاثير  
وفيه أنه سأل عاصم بن  
عدى عن ثابت بن الدحداح  
فقال انما هو أتى فينا أى  
غريب وفى المصباح وأتى  
الرجل القوم انتسب اليهم  
وليس منهم فهو أتى على  
فعل ومنه قيل للسبيل  
يأتى من موضع بعيد ولا  
يصيب تلك الارض أى أيضا  
هـ

(قوله في المتن والترجيح

بقرب الدرجة) كبرت  
 البنت أولى من بنت بنت  
 الابن اه (قوله فمن يدى  
 بوارث أولى من كل صنف)  
 كبرت بنت الابن أولى  
 من ابن بنت البنت لأنها واردة  
 وارث فانهم اولاد بنت الابن  
 وهي صاحبة فرض وابن  
 بنت البنت ولد بنت البنت  
 وهي ذات رحم اه ضوء  
 (قوله في المتن فالقسمة على  
 الابدان) وهذا بخلاف  
 اه كافي (قوله حتى يجعل  
 بينهم للذكر مثل حظ  
 الانثيين) كما اذا ترك  
 ابن بنت وبنت بنت فالمال  
 بينهم للذكر مثل حظ  
 الانثيين اتفاقا اه (قوله  
 والصفة من بطن اختلاف)  
 وهذه صورته ليس في خط  
 الشارح بل هو حاشية  
 ألفت اه (قوله وقول  
 محمد أصح في ذوى الارحام)  
 قال صاحب الضوء رحمه  
 الله وكان شيخنا الامام نجيب  
 الدين يقول ان مشايخ  
 بخارى أخذوا بقول أبي  
 يوسف في مسائل ذوى  
 الارحام والحيز لانه أيسر  
 على المفتى اه قوله ذوى  
 الارحام والحيز أى في  
 الطهر المختل بين الدمين  
 فان قول محمد فيه مشتمل  
 على تفاصيل متعددة يشق  
 على المفتى والمستفتى  
 ضبطها وقد ذكرت في  
 المبسوط والله أعلم

الارث كترتيب العصبات يقدم فروع الميت كأولاد البنات وان سفوا ثم أصوله كالاجداد الفاسدين  
 والجدات الفاسدات وان علوا ثم فروع أبويه كأولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنى الاخوة لأم وان نزلوا ثم  
 فروع جدته وجدته كالعمت والاعمام لام والاخوال والخالات وان بعدوا فاصاروا أربعة أصناف وروى  
 أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رضى الله عنهم أن أولاهم بالميراث الاصول والاول أصح لان  
 الفروع أقرب كفى العصبات قال رحمه الله (والترجيح بقرب الدرجة) لان ارثهم بطريق العصبية  
 فيقدم الاقرب على الابعد في كل صنف منهم كفى العصبات قال رحمه الله (ثم يكون الاصل وارثا  
 اذا استووا في الدرجة فمن يدى بوارث أولى من كل صنف) لان الوارث أقوى قرابة من غير الوارث بدليل  
 تقديمه عليه في استحقاق الارث فكان من يدى به أقوى وللقوة تأثير في التقديم ألا ترى أن بنى الاعيان  
 يقدمون على بنى العلات في العصبية لهذا المعنى قال رحمه الله (وعند اختلاف جهة القرابة فلقرابة  
 الاب ضعف قرابة الام) أى اذا كان بعض ذوى الارحام من جهة الاب وبعضهم من جهة الام كان من  
 هو من جهة الاب الثلثان ومن جهة الام الثلثان وبنان قضية عمر وابن مسعود رضى الله عنهما  
 ولان قرابة الاب أقوى فيكون لهم الثلثان والثلث لقرابة الام وهذا لا يتصور في الفروع وانما يتصور  
 في الاصول والعمات والاخوال قال رحمه الله (وان اتفق الاصول فالقسمة على الابدان) أى ان اتفقت  
 صفة من يدون به في الذكورة والانوثة ولم يختلفوا فيها كانت القسمة على أبدانهم حتى يجعل بينهم للذكر  
 مثل حظ الانثيين والمراد بالاصول المسمى سواء كانوا أصولا لهم أو لم يكونوا قال رحمه الله (والا  
 فالعدد منهم والوصف من بطن اختلاف) أى ان لم تتفق صفة الاصول يعتبر العدد من الفروع أى  
 المدلون بهم والصفة من بطن اختلاف فيقسم المال على ذلك البطن فيعتبر عدد كل واحد في ذلك البطن  
 بعدد فروعه حتى يجعل الذكر الذى في ذلك البطن ذكورا بعدد فروعه والانثى الواحدة لانا با بعدد  
 فروعهما ويعطى الفروع ميراث الاصول واذا كان فيهم بطون مختلفة يقسم المال على أول بطن  
 اختلف على الصفة التي ذكرنا ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة بعد القسمة فما أصاب الذكور  
 يجمع ويقسم على أول بطن اختلف بعد ذلك وكذا ما أصاب الاناث وهكذا يعمل الى أن ينتهى الى  
 الذين هم أحياء وهذا قول محمد رحمه الله وعند أبي يوسف والحسن بن زياد رحمه الله يعتبر أبدان  
 الفروع سواء اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة أو اختلفت ولو كان لبعضهم جهتان أو أكثر  
 تعتبر الجهتان أو الجهات فيرث بكل جهة غير أن أباب يوسف رحمه الله يعتبرها في الفروع ومحمد رحمه الله  
 في الاصول بخلاف الجدة حيث لا يرث الابجته واحدة عند أبي يوسف رحمه الله وذو الرحم يرث  
 بالجهتين عنده في الصحيح والفرق له على هذه الرواية أن الجدة تستحق الارث باسم الجدة والاسم لا يمتنع  
 بينهم ويرث ذوى الارحام بالقرابة فيتعدد بتعددتها وقول محمد رحمه الله أصح في ذوى الارحام جميعا  
 وهو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله قال رحمه الله (والفروض نصف وربع وثلثان وثلث  
 وشدس) أى الفروض المقدرة بكتاب الله تعالى هذه الستة وهي نوعان على التخصيف ان بدأت بالاكثر  
 أو على التضعيف ان بدأت بالاقل فتقول النصف ونصف ونصف ونصف وثلثان ونصفها ونصف  
 نصفها أو تقول الثمن وضعفه وضعفه وضعفه والشدس وضعفه وضعفه قال رحمه الله  
 (ومخارجها اثنان للنصف وأربعة وثمانية وثلاثة وستة لسميها واثنا عشر وأربعة وعشرون بالاختلاط)  
 أى مخارج هذه الفروض المذكورة وهي الستة سبعة اثنان الى آخر ما ذكره وأراد بالاختلاط اختلاط  
 أحد النوعين بالآخر فحاصله أن هذه الفروض لا تخلو إما أن يحى كل فرض منها منفردا أو مختلطاً  
 بغيره فان جاء منفردا فخرج كل فرض سميته وهو المخرج الذى يشاركه في الحروف الا لنصف فانه من  
 اثنين وليس يسمى له وذلك مثل الثمن من ثمانية والشدس من ستة والثلث من ثلاثة والرابع من أربعة

وان جاء مختلطاً بغيره فلا يختار لولا ما أن يختلط كل نوع بنوعه أو أحسد النوعين بالنوع الآخر فان اختلط كل نوع بنوعه فخرج الأقل منه يكون مخرج الكل لان ما كان مخرجاً لجزء يكون مخرجاً لضعفه وواضعف ضعفه كالثمانية مخرج للثمن أو الستة مخرج للسدس وواضعفه وواضعف ضعفه فان اختلط أحد النوعين بالنوع الآخر فخرجهما من أقل عدديهما وواضعفهما وإذا أردت معرفة ذلك انظر مخرج كل واحد من الفرضين على حدة ثم انظر هل بينهما موافقة أو لا فان كان بينهما موافقة فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر وان لم يكن بينهما موافقة فجميع أحدهما في جميع الآخر فالبلغ مخرج الفرضين ثم اذا اختلط النصف من الأول بكل الثاني أو ببعضه فهو من ستة لان بين مخرج النصف والسدس موافقة بالنصف فاذا ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر يبلغ ستة وان اختلط بالثلث أو الثلثين فلاموافقة بين المخرجين فاضرب أحدهما في جميع الآخر يبلغ ستة واذا اختلط الربع من الأول بكل الثاني أو ببعضه فهو من اثني عشر لان مخرج الربع وهو الاربعة يوافق مخرج السدس وهو الستة بالنصف فاذا ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر يبلغ اثني عشر ومنه مخرج الجزآن وان كان المختلط به الثلث أو الثلثين فلاموافقة بين المخرجين فاضرب أحدهما في الآخر يبلغ اثني عشر وان كان المختلط بالثاني هو الثمن فان كان المختلط به السدس فيبين المخرجين موافقة بالنصف وان كان المختلط به الثلثين فلاموافقة بينهما فاضرب الثلاثة في ثمانية تبلغ اربعا وعشرين فله مخرج الجزآن فصارت جهلة المخرج سبعة ولا يجتمع أكثر من أربع فروض في مسألة واحدة ولا يجتمع من أصحابها أكثر من خمس طوائف ولا ينكسر على أكثر من أربع طوائف قال رحمه الله (وتعول بزيادة) أي تعول هذه المخرج بزيادة من أجزاء المخرج اذا اجتمع في مخرج فروض كثيرة بحيث لا تنكفي أجزاء المخرج لذلك فيحتاج الى العول بزيادة من أجزاء المخرج فترتفع المسئلة والعول الارتفاع ومنه حال الميزان اذا ارتفع فسمى عول الارتفاع المسئلة أو ما فيه من الميل عن الفرض المقدر والعول الميل والجور بزيادة حال الحاك في حكمه اذا مال وجار ومنه قول الله تبارك وتعالى ذلك أدنى أن لا تعولوا والمراد بالعول عول بعضها لان كلها لا يعول وإنما يعول ثلاثة منها الستة واثنا عشر وأربعة وعشرون والاربعة الاخر لا تعول قال رحمه الله (فستة تعول الى عشرة وثمانية عشر واثنا عشر والسبعة والتسعة وبالشفع الثمانية والعشرة فمثال عولها الى سبعة زوج وأختان لابوين أولاب أو زوج وجدته وأخت لاب ومثال عولها الى ثمانية زوج وأخت من أب وأختان من أم أو زوج وثلاث أخوات متفرقات أو زوج وأم وأخت من أب أو زوج وأختان من أبوين وأخت من أم أو زوج وأم وأختان من أب ومثال عولها الى تسعة زوج وثلاث أخوات متفرقات وأم أو زوج وأختان من أب وأختان من أم أو زوج وأختان من الابوين وأم وأخت من أم ومثال عولها الى عشرة زوج وأختان من أب وأختان من أم وأم قال رحمه الله (واثنا عشر الى سبعة عشر واثنا عشر تعول الى سبعة عشر وثمانية عشر وخمسة عشر وسبعة عشر فمثال عولها الى ثلاثة عشر زوج وبنان وأم أو زوجة وأختان لابوين وأخت لام أو زوج وبنات ابن وأم أو جدة ومثال عولها الى خمسة عشر زوج وبنان وأبوان أو زوجة وأختان لاب وأختان لام ومثال عولها الى سبعة عشر أربع أخوات لام وثمانى أخوات لاب وجدتان وثلاث زوجات قال رحمه الله (وأربعة وعشرون الى سبعة وعشرين) أي أربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين ومافيهما الإعولة واحدة وهي المنبرية وتسمى التسعية وهي زوجة وأبوان وبنان سميت بذلك لان علياً رضي الله تعالى عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال عادةنما تسع امرتجلا ومضى في خطبته ولا تعول أكثر من ذلك الا عند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فانها تعول عنه الى أحد وثلاثين فيما اذا ترك امرأه وأختين لام وأما أختين لاب وابناً كافراً أو رقيقاً أو قاتلاً لان من أصله أن المحرم يحجب بحجب نقصان دون الحرمان فيكون للمرأة الثمن عنده

(قوله أو زوج وبنات ابن وأم أو جدة) (١) كذا هو بخط الشارح اه (قوله ومثال عولها الخ) وانظر الى لطف هذا التمثيل لان المسئلة عالت الى سبعة عشر وعدد رؤس الورثة أيضا سبعة عشر اه

(١) قول المحشى كذا هو بخط الشارح أي بنت ابن بالافراد يعنى ولا عول مع الافراد والصواب بنتا ابن بالثنى والعول عليها ظاهر اه مصححه

وللام السدس ولاختين لاب الثلثان ولاختين لام الثلث ومجموع ذلك أحد وثلاثون فاذا فرغنا من ذلك جئنا إلى التصحيح فلا بد للتصحيح من معرفة أربعة أسماء التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين العددين ليتمكن من العمل في التصحيح فنقول ان كان أحد العددين مثلالا خرفه في المماثلة فيكتفي بضرب أحدهما عن الآخر وان لم يكن مثلاله فان كان الأقل جزألا خرفه في المداخلة وان لم يكن جزءا له فان توافقا في جزء فهي الموافقة بينهما وان لم يتوافقا في جزء فهي المباينة ولا يتخلو عددان اجتماعا من أحدهما الاحوال الأربعة لانهم ما إما ان يتساويا أو لا فان تساويا فهي المماثلة وان لم يتساويا فلا يتخلو إما أن يكون الأقل جزألا كثيرا أو لا فان كان جزأله فهي المداخلة وان لم يكن جزأله فلا يتخلو إما أن يتفق في جزء أو لا فان اتفقا فيه فهي الموافقة وان لم يتفقا فيه فهي المباينة وطريق معرفة كل واحد منهما مذكورة في المطولات وهذه الأربعة كلها جارية بين الرؤس والرؤس وكذا بين الرؤس والسهام الا المداخلة فان العمل فيها كالموافقة اذا كانت الرؤس أكثر وكالمماثلة اذا كانت السهام أكثر لانها تنقسم عليهم كما تنقسم عليهم المماثلة وفائدة التصحيح بيان كيفية العمل في القسمة بين المستحقين من أقل عند يمكن على وجه يسلم الحاصل لكل واحد من الكسور ولهذا سمي تصحيحا قال رحمه الله (وان انكسر شرط فريق ضرب وفق العدد في الفريضة ان وافق) أي اذا انكسر نصيب طائفة من الورثة ينظر بين رؤسهم وسهامهم فان كان بينهما موافقة ضرب وفق عددهم في الفريضة وهي أصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة فالبلغ تصحيح المسئلة بكتابة وأخت لأم وعشرين أخت لآب أصلها من ستة فالجددة سهم وكذا للأخت للآم وللأخوات لاب أربعة لا تنقسم عليهم ويتوافق رؤسهن بالربع فاضرب ربع رؤسهن وهو خمسة في أصل المسئلة وهي ستة تبلغ ثلاثين ومنها تصح قال رحمه الله (والا فالعدد في الفريضة فالبلغ مخرجه) أي ان لم توافق الرؤس السهام فاضرب عدد الرؤس في الفريضة وهي أصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة فالبلغ من الضرب فهو التصحيح في المسئلتين أي في المباينة والموافقة وقد ذكرنا مثال الموافقة ومثال المباينة زوج وسبع أخوات لاب أصلها من ستة وتقول الى سبعة للزوج النصف ثلاثة وللأخوات الثلثان أربعة فلا تنقسم عليهم ولا توافق فاضرب رؤسهن في الفريضة تبلغ تسعة وأربعين فمما تصح قال رحمه الله (وان تعدد الكسور وتماثل ضرب واحد) أي اذا انكسر على أكثر من طائفة واحدة وتماثل أعداد رؤس المنكسر عليهم يضرب فريق واحد في أصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة فالبلغ من الضرب فهو تصحيح المسئلة مثاله ست أخوات لاب وأم وثلاث أخوات لام وثلاث جدات أصلها من ستة وتقول الى سبعة للأخوات لاب وأم الثلثان أربعة لا تنقسم عليهم ويتوافق بالنصف فرد رؤسهن الى النصف ثلاثة وللأخوات للآم الثلث سهمان لا ينقسم عليهم ولا توافق وللجدات السدس سهم لا ينقسم عليهم ولا توافق فاجتمع معك ثلاثة أعداد مماثلة فاضرب واحدا منها في الفريضة تبلغ أحدا وعشرين فمما تصح ولو كان بعض الأعداد مماثلة دون البعض ضربت رؤس فريق واحد من التماثلين في عدد رؤس الفریق المبين لهم أوفى وفقه ان وافق فالبلغ ضربت في الفريضة فالبلغ صحت منه المسئلة مثاله لو كان عدد الأخوات خمساً مثلاً في المثال المذكور والمسئلة بها الضرب ثلاثاً في خمسة تبلغ خمسة عشر ثم اضرب خمسة عشر في الفريضة وهي سبعة تبلغ مائة وخمسة فمما تصح ولو تركت تسع أخوات لاب وتسع أخوات لأم وخمس عشرة جددة ضربت التسعة في خمسة فما بلغ في الفريضة فمما تصح وعلى هذا لو كان المبين أكثر من طائفة واحدة تضرب ما بلغ من الضرب الأول فيه أوفى وفقه ثم ما بلغ في الفريضة فما بلغ فيه تصح المسئلة مثاله أربع زوجات وخمس أخوات لام وثلاث جدات وثلاث أخوات لاب أصلها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر ولا تنقسم على الكل ولا توافق فعدد الأخوات لاب مماثل الجدات فيستغنى بأحدهما فاضرب ثلاثة في أربعة

(قوله تبلغ تسعة وأربعين) للأخوات لاب أربعة أسباعها ٢٨ لكل أربعة وللزوج ثلاثة أسباعها ٢١ (قوله تبلغ أحدا وعشرين) للأخوات لاب أربعة أسباعها ١٢ لكل سهمان وللأخوات لام سبعها ٦ لكل سهمان وللجدات سبعها ٣ لكل سهم ٥ (قوله تبلغ مائة وخمسة الخ) للأخوات لاب وأم ٦٠ لكل اثنا عشر وللأخوات لام ٣٠ لكل عشرة وللجدات خمسة عشر لكل ٥ (١) (قوله تبلغ ثمانية وخمسة عشر الخ) للأخوات لاب أربعة أسباعها ١٨٠ لكل ٢٠ وللأخوات لام سبعها ٩٠ لكل ١٥ وللجدات سبعها ٤٥ لكل ٣ (١)

(١) قول المحشى قوله تبلغ ثمانية وخمسة عشر ليست هذه الجملة في شيء من نسخ الشارح التي بأيدينا فخرز ٥٥ صححه

تبلغ اثني عشر ثم في خمسة تبلغ ستين ثم تضرب الستين في الفريضة وهي سبعة عشر تبلغ ألفا وعشرين فمنها تصح المسئلة قال رحمه الله (١) (وان توافق فالوفاق والافعال عدد في العدد ثم وثم ثم المبلغ في الفريضة وعولها) أي اذا توافق بين أعداد الرؤس فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر وان لم توافق فاضرب جميع أحدهما في جميع الآخر ثم اضرب ما بلغ في وفق الثالث وان وافق المبلغ الثالث وان لم يوافق فاضرب كله فيه فما بلغ فاضرب به في الفريضة فما بلغ فنه تصح المسئلة ولو كان فريق رابع ضربت فيه ما بلغ من ضرب الرؤس في الرؤس ان لم يوافق وان وافقه في الوفاق ثم ما بلغ في أصل المسئلة فما بلغ منه تصح فتدال الموافقة أربع زوجات وثمانى عشرة أختا لام واثنا عشرة جدة وخمس عشرة أختا لاب أصلها من اثني عشر وعول الى سبعة عشر فلزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم عليهن ولا توافق وللإخوات لام الثلث أربعة لا تنقسم عليهن ويوافق بالنصف فرد رؤسهن الى النصف تسعة وللجدات السدس سهمان لا تنقسم عليهن ويوافق بالنصف فرد رؤسهن الى النصف ستة وللإخوات لاب الثلثان ثمانية لا تنقسم عليهن ولا توافق فبين خمسة عشر والسبعة موافقة بالثلث فاضرب الثلث أحدهما في جميع الآخر يبلغ ثلاثين ثم بين الثلاثين والتسعة موافقة بالثلث فاضرب الثلث أحدهما في جميع الآخر يبلغ تسعين ثم ضرب المائة والثمانين في الفريضة وهي سبعة عشر يبلغ ثلاثة آلاف وستين ومنها تصح ومثال المباشنة خمس أخوات لاب وثلاث أخوات لام وسبع جدات وأربع زوجات أصلها من اثني عشر وعول الى سبعة عشر فلإخوات لاب الثلثان ثمانية لا تنقسم عليهن ولا توافق وللإخوات لام الثلث أربعة لا تنقسم عليهن ولا توافق وللجدات السدس سهمان لا تنقسم عليهن ولا توافق وللزوجات الربع ثلاثة لا تنقسم عليهن ولا توافق فالجمعة لا توافق الثلاثة فاضرب أحدهما في الأخرى تبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا توافق الأربعة فاضرب أحدهما في الأخرى تبلغ ستين والستون لا توافق السبعة فاضرب أحدهما في الأخرى تبلغ أربع مائة وعشرين ثم اضرب أربع مائة وعشرين في الفريضة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة وأربعين فمنها تصح ثم اذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق على حدة من التصحيح فاضرب رؤس كل فريق فيما كان لهم من أصل المسئلة فما بلغ فاضرب به في عدد رؤس فريق مخالفهم ان لم يكن بينهما موافقة وان كان بينهما موافقة فاضرب به في الوفاق فما بلغ فاضرب به في رؤس الفريق الثالث أوفى وفقه وهكذا تفعل الى أن تنتهي الرؤس فما بلغ فهو نصيب ذلك الفريق وان شئت ضربت ما كان لهم من المسئلة في مبلغ الرؤس فالمبلغ من الضرب نصيبهم واذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من آحاد الفريق ضربت رأس كل واحد منهم فيما كان لهم من أصل المسئلة فما بلغ ضربته في عدد رؤس المخالف لهم ان كان بين رؤسهم مباينة وان كان بينهما موافقة فاضرب به في وفقه فما بلغ فاضرب به في عدد رؤس الفريق الثالث أوفى وفقه ان كان بينهما موافقة فما بلغ فاضرب به في الرابع أوفى وفقه كذلك فما بلغ فهو نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق وان شئت قسمت مبلغ الرؤس على رؤس كل فريق فما أصاب الواحد ضربته فيما كان لهم من أصل المسئلة فما بلغ فهو نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق وان شئت عكست بأن تقسم ما كان لكل فريق من أصل المسئلة على عدد رؤسهم فما أصاب الواحد ضربته في مبلغ الرؤس فما بلغ فهو نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق وان شئت نسبت سهام كل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم فوجدت نسبتته أخذت بمثل تلك النسبة من مبلغ الرؤس فهو نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق وله طريق أخرى مذكورة في المطولات قال رحمه الله (وما فضل برذ على ذوى القروض بقدر فرضهم الأعلى الزوجين) أي برذما فضل من فرض ذوى القروض اذا لم يكن ثمة عصبية على ذوى القروض بقدر سهامهم الأعلى

(قوله تبلغ ألفا وعشرين الخ) كان للزوجات من أصل المسئلة ٣ تضميرها في ٦٠ يحصل ١٨٠ لكل ٤٠ وكان للإخوات اللام من أصل المسئلة ٤ تضميرها في ٦٠ يحصل ٢٤٠ لكل ٤٨ وكان للجدات من أصل المسئلة ٢ تضميرها في ٦٠ يحصل ١٢٠ لكل ٤٠ وكان للإخوات لاب من أصل المسئلة ٨ تضميرها في ٦٠ يحصل ٤٨٠ لكل ١٦٠ والله أعلم (قوله في المتن وان تداخل فالأكثر) لم يكن في نسخة الشارح ولم يذكر الشارح له شرحا ولا مثالا فعمله سها عنه اه

(١) قول المتن وان توافق الخ سقط قبل ذلك من نسخ الشرح جملة من المتن به على سقوطها المحشى وهي وان تداخل فالأكثر وهي موجودة في نسخ المتن وشرحها العميق اه معكمه

الزوجين فأنهم ما لا يرثون ما بعدهما وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله وقال  
 زيد بن ثابت رضي الله عنه الفاضل لبيت المال وبه أخذ مالك والشافعي رحمهما الله وقال عثمان بن  
 عفان رضي الله عنه يرث على الزوجين أيضا لأن الفريضة لو دخلها نقص بالعول عالت على الكل فوجب  
 أن يكون ضده من الزيادة للكل ليكون الخراج بالضممان والغنم بالغرم وجه من منع الردم مطلقا أن النص  
 قد يفرض كل واحد من الورثة فلا تجوز الزيادة عليه ولأن المقادير لا يمكن اثباتها بالرأي فاستنع أصلا  
 ولنا قوله تبارك وتعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وهو الميراث فيكون أولى من بيت  
 المال ومن الزوجين الأقيمت لهما بالنص وكان ينبغي أن يكون ذلك لجميع ذوى الأرحام لاستوائهم  
 في هذا الاسم الآن أصحاب الفرائض قدموا على غيرهم من ذوى الأرحام لقوة قرابتهم ألا ترى أنهم  
 يقدمون في الإرث فكانوا أحق به ومن حيث السنة ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على سعد  
 بعوده فقال يا رسول الله إن لي مالا ولا يرثني إلا بنتي الحديث ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حصر الميراث على ابنته ولولا أن الحكم كذلك لانكر عليه ولم يقره على الخطأ لاسيما في موضع الحاجة إلى  
 البيان وكذا روى أن امرأة أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن تصدقت على أمي  
 بجارية فماتت أمي وبقيت الجارية فقال وجب أجرها ورجعت اليك في الميراث فجعل الجارية راجعة إليها  
 بحكم الميراث وهذا هو الرد ولأن أصحاب الفرائض ساووا الناس كلهم وترجحوها بالقرابة فبترجحوها بذلك  
 من المسلمين وروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه لم يرث على بنت ابن مع بنت الصلب ولا على أخت  
 لأب مع الأخت لأبوين ولا على أخوة من أم مع الأم ولا على جدة إلا أن لا يكون وارث غيرها وبه أخذ  
 علقمة لأن الفاضل من الفرض مأخوذ بطريق العصوبة فقدم فيه الأقرب فالأقرب وميراث الجددة  
 السدس كان طعمة فلا يزداد عليه إلا أن لا يكون ثمة وارث غيرها فتكون هي أولى من الإناث قلنا هذا  
 الرجحان غير معتبر شرعا ولهذا لم يحجب البعض ببعض ودخل النقص على الكل عند النقص بالعول  
 غير أنه أترى تفصيل النصب عند الاجتماع فيفضل في الفاضل أيضا وإدخال النقص على الزوجين  
 بالعول مما يوافق الدليل النافي لارثهما لأن ارثهما ثبت بالنص على خلاف القياس وأخذ الزيادة مما  
 يخالف النافي لارثهما فلا يمكن اثباته بالقياس لأن ما ثبت على خلاف القياس يقتصر عليه وتقدير  
 النصب لكل واحد من الأقارب تخصيص بالذكر وذلك لا يمنع استحقاق الزيادة ولا يتعرض لها أصلا  
 لا بالنقص ولا بالاثبات فثبتناه بدليل آخر على ما ذكرناه ولأن النصوص المذكورة في تعيين نصيب كل  
 واحد منهم تثبتت فرضا وأخذ بطريق الرد ليس بفرض وانما هو بطريق العصوبة فلا يمنع ثبوته بدليل  
 آخر كما ثبت ذلك في بعض العصبية حيث يأخذ الفرض بالنص ثم يأخذ الباقي بدليل آخر ولا يعد ذلك  
 زيادة على النص وانما هو عمل بقتضى الدليلين ولم يثبت به بالرأي بل بالنص على ما بينا ثم مسائل الباب  
 أربعة أقسام إما أن يكونوا جنسا واحدا أو أكثر عند عدم من لا يرث عليه أو عند وجوده فلا يخرج مسائله  
 عن هذه الأربعة على ما يجيء في أثناء البحث والله أعلم قال رحمه الله (فإن كان من يرث عليه جنسا  
 واحدا فالمسئلة من رؤسهم كبنين أو أخنين) لأنهم المسا استويا في الاستحقاق صاروا كبنين أو أخوين  
 فيجعل المال بينهم نصفين وكذا الجدتان لما ذكرنا والمراد بالاختين أن يكونا من جنس واحد بأن يكون  
 كلاهما الأب أو الأم أو الأبوين قال رحمه الله (والاثنان سهمان فن اثنين لو سدسان وثلاثة لو ثلث  
 وسدس وأربعة لو نصف وسدس وخسة لو ثلثان وسدس أو نصف وسدسان أو نصف وثلث) أي إن لم  
 يكن من يرث عليه جنسا واحدا بأن كان جنسين أو ثلاثة فجعل المسئلة من سهامهم فجعل من اثنين  
 لو اجتمع سدسان بكدة وأخت لأم ومن ثلاثة إذا اجتمع ثلث وسدس كأخوين لأم وبكدة أو أم وأخ  
 لأم أو أم وأخوين لأم ومن أربعة إذا اجتمع نصف وسدس كبنين وبنات ابن أو أخت لأبوين وأنحوات

لاب أو أخت لاب وأخ لام أو جده مع واحد من يستحق النصف من الأناث ومن خمسة إذا اجتمع  
 ثلثان وسدس كام أو جده مع من يستحق الثلثين من الأناث أو أختين لاب وأخ لام أو نصف وسدسان  
 كسنت و بنت ابن وأم أو جده وأخت لام وأخت لاب أو ثلاث أخوات متفرقات أو أم وأخت لام  
 وأخت لاب أو نصف وثالث كام وأخت لاب أو أخوين لام وأخت لاب أو اب لاب ولا يتصور أن يجتمع  
 في باب الرد أكثر من ثلاث طوائف فإذا اجعلت المسئلة من سهامهم تحقق رد الفاضل عليهم بقدر  
 سهامهم وهذان النوعان اللذان ذكرناهما أحدهما أن يكونوا جنسا واحدا والآخر أكثر من ذلك  
 فيما إذا لم يجتمع منهم من لا يرده عليه وبقي النوعان الآخران وهما إذا اختلف بكل واحد من النوعين من  
 لا يرده عليه قال رحمه الله (ولو مع الأول من لا يرده عليه أعط فرضه من أقل مخارجه ثم اقسم الباقي على  
 من يرده عليه كزوج وثلاث بنات) أي لو كان مع الأول وهو ما إذا كانوا جنسا واحدا من لا يرده عليه وهو  
 أحد الزوجين أعط فرض من لا يرده عليه من أقل مخارج فرضه ثم اقسم الباقي على رؤس من يرده عليه إن  
 استقام الباقي عليهم كزوج وثلاث بنات للزوج الربع فأعطه من أقل مخارج الربع وهو أربع فأخذ  
 ربعه وهو سهمين في ثلاثة أسهم فاستقام على رؤس البنات والله أعلم قال رحمه الله (وان لم يستقم فإن  
 وافق رؤسهم كزوج وست بنات فاضرب وفق رؤسهم في مخارج فرض من لا يرده عليه والفاضل ضرب كل  
 رؤسهم في مخارج فرض من لا يرده عليه كزوج وخمس بنات) أي وان لم يتقسم الباقي بعد فرض من لا يرده  
 عليه على عدد رؤس من يرده عليه ينظر فإن كان بين الباقي من فرض من لا يرده عليه وبين رؤسهم موافقة  
 فاضرب وفق رؤسهم في مخارج فرض من لا يرده عليه كزوج وست بنات فإن بينهم موافقة بالثلث فرد  
 رؤسهن إلى ثلثه اثنين ثم اضربه في أربعة وان لم يوافق الباقي رؤسهم كزوج وخمس بنات فإنه لا موافقة  
 بين الخمسة والثلثة فاضرب جميع رؤسهن وهو الخمسة في الأربعة فالبلغ في الوجهين تصحيح المسئلة  
 فتصح في الأول من ثمانية وفي الوجه الثاني من عشرين لأنك في الأول ضربت اثنين في أربعة وفي الثاني  
 خمسة في أربعة فبأخذ الزوج في الأول سهمين يبقى ستة فلكل واحد من البنات سهمين وبأخذ في الثاني  
 خمسة فيقسم الباقي على خمسة بصيب كل واحدة منهم في ثلاثة أسهم قال رحمه الله (ولو مع الثاني من  
 لا يرده عليه) المراد بالثاني أن تكون طائفتان أو أكثر أي لو كان مع الطائفتين أو أكثر من لا يرده عليه  
 (فأقسم ما بقي من مخارج فرض من لا يرده عليه على مسئلة من يرده عليه) وهو سهامهم على ما بينا  
 (كزوج وأربع جدات وست أخوات لام) للزوجة الربع فأعطها من أقل مخارج ربعه وهو  
 واحد من أربعة تبقى ثلاثة تنقسم على ثلاثة لأن سهامهن ثلاثة قال رحمه الله (وان لم يستقم فاضرب  
 سهام من يرده عليه في مخارج فرض من لا يرده عليه كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات) أي وان لم  
 يتقسم الباقي من فرض من لا يرده عليه على سهام من يرده عليه أي على مسلماتهم فاضرب سهام من يرده عليه  
 في مخارج فرض من لا يرده عليه فما بلغ يخرج منه حق كل واحد من غير كسر وهذا الضرب لبيان مخارج  
 فروض الفريقين من أقل عدد يمكن لا التصحيح فسهام من يرده عليه فيما مثل به خمسة أربعة للبنات  
 وواحدة للجدات وما بقي من فرض من لا يرده عليه سبعة وهو لا يتقسم على خمسة فاضرب الخمسة في  
 الثمانية تبلغ أربعين فبخرجه سهم كل واحد صححها فلزوجات الثلث خمسة والباقي لمن يرده عليه والله  
 أعلم قال رحمه الله (ثم اضرب سهام من لا يرده عليه في مسئلة من يرده عليه وسهام من يرده عليه فيما بقي  
 من مخارج فرض من لا يرده عليه) وهذا البيان طريق معرفة سهام كل فريق من هذا المبلغ فإذا أردت  
 معرفة سهام الزوجات في المثال الذي ضرب به فاضرب سهام في خمسة فهو نصيبهن وإذا أردت معرفة  
 نصيب البنات فاضرب سهامهن من خمسة وهو أربع فبما بقي من فرض من لا يرده عليه وهو سبعة تبلغ  
 ثمانية وعشرين فهو لهن وللجدات سهم مضمروب في سبعة بسبعة وانما كان الضرب على ما ذكر لان

الخمس لما ضربت في الثمانية وجب أن يضرب بسهام كل فريق من الثمانية في الخمسة وسهم الزوجات  
واحد من الثمانية والباقي لمن يرد عليه وهو سبعة فيضرب في الخمسة تبلغ خمساً وثلاثين فصارت السبعة  
مضروبة في خمسة بالنسبة إلى أصل مسألة من يرد عليه لأن كل من له شيء من الثمانية مضروب في خمسة  
وكذا الخمسة مضروبة في نصيب كل واحد من الثمانية لأن كل عدد ضرب في عدد يكون كل واحد منهما  
مضروباً ومضروباً فيه وله إذا غير العبارة بقوله وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد  
عليه لا لتغير العمل فإذا عرف فروض الفريقين بما ذكر محتاج إلى معرفة التصحيح وهذا بينه قال رحمه  
الله (وان أنكسر فصح كما هو) أي إذا أنكسر على البعض أو على الكل فصح المسئلة بالطريق  
المدكور في التصحيح لأن السهام إذا لم تقسم على أربابها احتج إلى التصحيح وما ذكر في هذا الباب من  
الضرب لم يكن إلا لخرج سهام كل فريق من يرد عليه ومن لا يرد عليه من عدد واحد كما ذكر في مخرج  
السهام للتصحيح المسئلة عليهم وقد ذكرنا طريق التصحيح وطريق معرفة سهام كل فريق وطريق معرفة  
سهام كل واحد من أفراد الفريق فلا نعبد والمثال الأول الذي ذكره المصنف رحمه الله وهو زوجة وأربع  
بنات وست أخوات لام تصح من ثمانية وأربعين والمثال الثاني وهو أربع زوجات وتسع بنات وست  
بنات تصح من ألف وأربعمائة وأربعين قال رحمه الله (وان مات البعض قبل القسمة) أي إذا  
مات بعض الورثة قبل قسمة التركة ويسمى هذا النوع من المسائل مناسخة مفاعلة من التسخ وهو الأزالة  
يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته ومنه نسخت الكتاب واستعمله فيما إذا صار بعض الأنبياء أميراناً  
قبل القسمة لما فيه من نقل العمل والتصحيح إلى الفريضة الثانية قال رحمه الله (فصح مسئلة الميت  
الأول وأعظم سهام كل وارث ثم صح مسئلة الميت الثاني وانظر بين ما في يده من التصحيح الأول) وهو نصيبه  
من الميت الأول (وبين التصحيح الثاني ثلاثة أحوال) أي التوافق والتباين والاستقامة (فإن استقام ما في  
يده من التصحيح الأول على التصحيح الثاني فلا ضرب وصحتمان تصحيح مسئلة الميت الأول) أي صح  
الفريضة الأولى والثاني مما صح منه الأولى (وان لم يستقم فإن كان بينهما موافقة) أي  
بين ما في يده وهو نصيبه من الأول وبين فريضة وهو التصحيح الثاني (فاضرب وفق التصحيح الثاني في كل  
التصحيح الأول وان كان بينهما مباينة) أي بين ما في يده وفريضة وهو التصحيح الثاني (فاضرب كل التصحيح  
الثاني في التصحيح الأول فالمبلغ مخرج المسئلتين) أي ما بلغ من الضرب تصحيح الفريضة الأولى والثاني  
الأول وفريضة الميت الثاني وانما كان النظر بين ما في يده الميت الثاني وهو نصيبه من التصحيح الأول وبين  
فريضته في ثلاثة أحوال من الاستقامة والموافقة والمباينة لأن ما في يده وهو نصيبه من الفريضة الأولى  
مقسوم على فريضته فصارت فريضته نظير الرأس المقسوم عليهم ونصيبه من الأول نظير نصيبه من أصل  
المسئلة فكما ينظر بين السهام والرؤس في الأحوال الثلاثة في تصحيح الفريضة فكذا بينهما حتى إذا انقسم  
ما في يده على فريضته لأحاجة إلى الضرب كما إذا انقسم نصيب الفريق من أصل المسئلة على رؤسهم وان لم  
ينقسم فإن وافق يضرب وفق فريضته وان لم يوافق يضرب كل الفريضة الثانية في الفريضة الأولى كما  
في الرؤس كذلك فإذا عرف ذلك يحتاج إلى بيان طريق معرفة نصيب كل واحد من ورثة الأول والثاني  
بالطريق المذكور في التصحيح وقدينيه في المختصر قال رحمه الله (فاضرب سهام ورثة الميت الأول في التصحيح  
الثاني أوفى وفقه وسهام ورثة الميت الثاني في نصيب الميت الثاني أوفى وفقه) أي في نصيبه من الفريضة  
الأولى وان كان فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الأول في الفريضة الثانية أوفى وفقه ونصيبه  
من الثاني فيما في يده الميت الثاني أوفى وفقه وانما ضرب بسهام كل وارث من الميت الأول في الفريضة  
الثانية أوفى وفقه لأن الثانية أوفى وفقه مضروب في الأولى فنصيب كل واحد يكون مضروباً ومضروباً  
فلذلك وجب ضربه فيه وكان ينبغي أن يضرب نصيب الميت الثاني وهو الذي في يده في الثانية أوفى وفقه

(قوله وقدينيه في المختصر)  
كتب الشيخ الشلبي رحمه  
الله بعد هذا ملحقاً مانصه  
قال رحمه الله وان لم يستقم  
فإن كان بينهما موافقة  
فاضرب وفق التصحيح الثاني  
في كل التصحيح الأول وان  
كان بينهما مباينة فاضرب  
كل التصحيح الثاني في  
التصحيح الأول فالمبلغ مخرج  
المسئلتين هذا الملحق ثبت  
في نسخة شيخنا وقد كتب  
مقابله على الهامش مانصه  
لم أجده في السطرين في  
كثير من نسخ الشرح وانما  
الموجود فيها قال واضرب  
سهام ورثة الميت الأول إلى  
آخر المقالة اه وكتب على  
متن الملحق مانصه وقد تقدم  
شرح هذا في المقالة قبله أنفاً  
فاستغنى عن اعادته هنا اه

(قوله فغروب في وفق ما في يدها وهو ثلاثة) (٢٥٠) فلام الميت الاول من ١٦ ثلاثة تضربها في ٢ يبلغ ستة فهي لها ولا امرأة

الميت الثاني سهم تضربه في ٢ يكون سهمين فهما لها ولا الميت الثاني سهمان تضربها في ٢ تبلغ أربعة فهي له ولا الميت الثاني سهم تضربه في ٢ يكون سهمين فهما لها ولكل واحد من ابني الميت الثالث من الستة سهمان تضربها في ٣ تبلغ ٦ فهي له ولبنات الميت الثالث سهم تضربه في ٣ يكون ٩ فهي لها ولبنات الميت الثالث وهي أم الميت الاول سهم تضربه في ٣ يكون ٩ فهي لها وقد كان لها ٦ فاجتمع لها تسعة فيصير لامرأة الميت الثاني سهمان ولا الميت الثاني ولكل واحد من ابني الميت الثالث ٦ ولبنات الميت الثالث ٣ ولبنات الميت الثالث ٩ والله أعلم اه (قوله فغروب في يدها وهو تسعة) فلامرأة الميت الثاني من الاثنين والثلاثين سهمان تضربها في ٨ تبلغ ١٦ وهي لها ولا الميت الثاني ٤ تضربها في الاربعة تبلغ ١٦ فهي له ولا الميت الثاني سهمان تضربها في الاربعة تبلغ ١٦ فهي له ولا الميت الثاني سهمان تضربها في الاربعة تبلغ ١٦ فهي لها ولكل واحد من ابني الميت الثالث ستة تضربها في ٤ تبلغ ٢٤ فهي له ولبنات الميت الثالث

لانه من جهة الورثة الميت الاول الا ان نصيبه لما صار ميراثا كان مستحقا لورثته فكان مقسوما بينهم فاستغنى عن ذلك بضرب نصيب كل واحد من ورثته فيما في يده أو في وفق ما في يده وهو نظير ما ذكر في الرذآن سهام من لا يرده عليه تضرب في سهام من يرده عليه وسهام من يرده عليه تضرب فيما بقي من فرض من لا يرده عليه ولومات ثالث قبل القسمة فاجعل المبلغ الثاني مقام الاولى والثالث مقام الثانية في العمل ولومات رابع فاجعل المبلغ الثالث مقام الاولى والرابع مقام الثانية وهكذا كل مات واحد قبل القسمة تقيمه مقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاولى الى ما لا يتناهى هذا اذا مات الثاني وخلف ورثة غير من كان معه في ميراث الميت الاول أو كانوا هم بعينهم ولكن جهة ارثهم من الميتين مختلفة وان كانوا هم بعينهم ولم يخلف غيرهم من الورثة وجهة ارثهم من الميتين متحدة ألغيت جميع من مات قبل القسمة وصححت فريضة الميت الاخر فكانت لم يمت الا هو ولم يكن وارثا غير ورثته وهذا النوع يسمى التسامخ الناقص كما اذا مات شخص وخلف خمسة بنين وخمس بنات ثم مات واحد منهم قبل القسمة خلف هؤلاء الذين كانوا معه في الميراث الاول ولم يخلف غيرهم قسم بينهم للذ كر مثل حظ الاثنين ولا يحتاج الى تصحيح فريضة الميت الاول وكذا كل من مات منهم واحد ولم يخلف غيرهم من الورثة يقسم على رؤسهم لا غير ثم اعلم ان هذا الباب يحتاج فيه الطالب الى التأمل وكثرة التصور وضبط الحاصل لكل ميت فانه قد يكون ما يحصل له من بعض الموتى مستقما على مسئلته ومن بعضهم غير مستقيم وقد لا ينقسم كل واحد على الانفراد وينقسم المجموع وينبغي أن ينظر ذلك عند انتهاء تصحيح فريضة كل ميت ثم ينظر بعد انتهاء الجميع ويجمع نصيب كل وارث هل بين التصحيح وبين الحاصل لكل وارث موافقة بجزء كالنصف والربع وغير ذلك فان وجدت بينهما موافقة بجزء رددت التصحيح الى جزء الوفاق وكذلك الحاصل لكل وارث طلبا للاخذ صار فان وافق بالنصف مثلا رددت المسئلة الى نصفها ورددت نصيب كل وارث الى نصفه فتمعطيه له ومثل هذا لا يتفق الا في المناسبة ثم الفرضيون رحمهم الله كثروا الامثلة في المناسبات ونحن نذكر بعض الامثلة ليكون للطالب درية ويسهل عليه تصحيح ما يحدث من الوقعات فنقول اذا ماتت امرأة وترك زوجا وبنات أو ما ماتت الزوج قبل القسمة عن امرأة أو بنين ثم ماتت البنات عن ابنين وبنات وبنات ثم ماتت البنات عن زوج وأخوين فالمسئلة الاولى وهي مسئلة المرأة ردية تصح من ستة عشر فلزوج أربعة ولبنات تسعة وللأم ثلاثة والمسئلة الثانية وهي مسئلة الزوج تصح من أربعة فيستقيم ما في يده عليها فلا حاجة الى الضرب والمسئلة الثالثة مسئلة البنات تصح من ستة ونصيبها من الاولى تسعة لا تنقسم على مسئلتها وتوافق بالثلث فاضرب ثلث مسئلتها وهو اثنان في ستة عشر تبلغ اثنين وثلاثين فتم تصحيح الفريضة فان كان له من ستة عشر شيئا فغروب في وفق ما في يدها وهو ثلاثة والمسئلة الرابعة مسئلة الجد تصح من أربعة وسهامها تسعة من اثنين وثلاثين اجتمع لها من بنتها ستة ومن بنت بنتها ثلاثة وتسعة لا تنقسم على أربعة ولا توافق فاضرب أربعة في اثنين وثلاثين تبلغ مائة وعشمة وعشرين فتم تصحيح المسائل كلها فان كان له شيء من اثنين وثلاثين مضروب في أربعة ومن كان له شيء من أربعة فغروب فيما في يدها وهو تسعة ولو ترك زوجة وابنا وبنات أو ماتت الابن قبل القسمة وخلف ابنتين وزوجة وبنات أو جدته ثم ماتت الجددة عن بنتي ابن ابن وهما البنات في الثانية وزوجا وهو الجد في الثانية وأخا لا ب فالمسئلة الاولى تصح من اثنين وسبعين للام اثنا عشر وللزوجة تسعة ولبنات سبعة عشر وللابن أربعة وثلاثون والمسئلة الثانية وهي مسئلة الابن تصح من سبعة وعشرين للبنين ستة عشر وللزوجة ثلاثة ولكل واحد من الجد والجددة أربعة وفي يدها أربعة وثلاثون لا تنقسم على فريضته ولا توافق فاضرب فريضة الثاني وهي سبعة وعشرون في الاولى وهي اثنان

ثلاثة تضربها في الاربعة تبلغ ١٢ فهي لها ولزوج الميت الرابع من الاربعة سهمان تضربها في التسعة تبلغ وسبعون ١٨ فهي له ولكل واحد من أخوي الميت الرابع سهم تضربه في التسعة يكون ٩ فهي له اه

وسبعون تبلغ ألفا وتسعمائة وأربعة وأربعين فللمت سبعة عشر من الأولى مضروبة في جميع الثانية  
وهي سبعة وعشرون تبلغ أربع مائة وتسعة وخمسين واللام من الأولى اثنا عشر مضروبة في سبعة  
وعشرين تبلغ ثلثمائة وأربعة وعشرين ولزوجة الأولى تسعة مضروبة في سبعة وعشرين تبلغ  
مائتين وثلاثين وأربعين والبقين في الثانية ستة عشر مضروبة فيما في يد الميث الثاني وهو أربعة وثلاثون  
تبلغ خمسمائة وأربعة وأربعين ولزوجة ثلاثة مضروبة في أربعة وثلاثين وهو ما في يد الميث الثاني  
تبلغ مائة واثنين ولكل واحد من الجذ والجذدة أربعة مضروبة في أربعة وثلاثين تبلغ مائة وستة وثلاثين  
والمسئلة الثالثة وهي مسئلة الجذدة تصح من اثني عشر وفي يدها مائة وستة وثلاثون وهي لا تنقسم على  
فريضة توافقها بالربيع فاضرب ربيع فريضةها وهو ثلاثة في الأولى وهو ألف وتسعمائة وأربعة  
وأربعون تبلغ خمسة آلاف وثمانمائة واثنين وثلاثين فنها تصح الفريضة من الأولى بضرب  
في وفق الثانية وهي ثلاثة ومن له شيء من الثانية يضرب في وفق ما في يدها وهو أربعة وثلاثون لبتت  
الأول من الأولى أربع مائة وتسعة وخمسون مضروبة في ثلاثة تبلغ ألفا وثلثمائة وسبع وعشرين ولام  
الأول من الأولى ثلثمائة وأربعة وعشرون مضروبة في ثلاثة تبلغ تسعمائة واثنين وسبعين ولزوجة  
الأول من الأولى مائتان وثلاثة وأربعون في ثلاثة تبلغ سبعمائة وتسعة وعشرين ولبقين الثاني من  
الأولى خمسمائة وأربعة وأربعون مضروبة في ثلاثة تبلغ ألفا وتسعمائة واثنين وثلاثين لكل واحد  
ثمانمائة وستة عشر ولزوجة الثاني من الأولى مائة واثنان مضروبة في ثلاثة تبلغ ثلثمائة وستة وللجذ  
من الأولى مائة وستة وثلاثون مضروبة في ثلاثة تبلغ أربع مائة وثمانية ولبقى ابن ابن الجذدة من  
فريضة الجذدة وهي الأخيرة ثمانية مضروبة في وفق ما في يد الجذدة وهو أربعة وثلاثون تبلغ مائتين واثنين  
وسبعين ولزوج الجذدة من فريضة ثلاثة مضروبة في وفق ما في يدها وهو أربعة وثلاثون تبلغ مائة  
واثنين وهو الذي كان في الثانية جذاً ولا يخفى الجذدة سهم من فريضة ماضروب في وفق ما في يدها تبلغ  
أربعة وثلاثين والله أعلم قال رحمه الله (ويعرف حظ كل فريق من التصحيح بضرب ما لكل من أصل  
المسئلة فيما مضربته في أصل المسئلة) أي يعرف نصيب كل فريق من التصحيح بضرب نصيب كل فريق  
من أصل المسئلة في مبلغ الرأس وهو المضروب في الفريضة فما بلغ فهو نصيب ذلك الفريق وقد بيناه  
من قبل في موضعه قال رحمه الله (وحظ كل فرد بنسبة سهام كل فريق من أصل المسئلة إلى عدد رؤسهم  
مفرداً ثم يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد) أي يعرف نصيب كل فرد من أفراد الفريق بأن  
تسب سهام جميع الفريق من أصل المسئلة إلى عدد رؤس ذلك الفريق فما وجد نصيبه أعطى لكل  
واحد من أفراد ذلك الفريق بمثل تلك النسبة من المضروب فيخرج نصيب كل واحد منهم ومعنى قوله  
مفرداً أن ينسب إلى فريق واحد من غير ضم فريق آخر عند النسبة وهذه المسئلة التي قبلها موضعها  
باب التصحيح وقد ذكرناهما هنا وطرفاً آخر فلا نعيد هنا قال رحمه الله (وان أردت قسمة التركة  
بين الورثة أو الغرماء فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة ثم اقسّم المبلغ على التصحيح) وكذا  
الدين بأن تضرب دين كل غريم في التركة وتقسّم الخارج على مجموع الدين وهذا إذا لم يكن بين التركة  
والتصحيح ولا بين التركة ومجموع الدين موافقة وان كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل واحد من  
الورثة ودين كل غريم في وفق التركة فما بلغ فاقسمه على وفق التصحيح أو على وفق مجموع الدين فما خرج  
من القسمة فهو نصيب ذلك الوارث أو الدائن لأنه يجعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الدين  
بمنزلة التصحيح وهذا مبني على قاعدة مهيّدة في الحساب وهي أنه متى اجتمع أربعة أعداد متناسبة وكان  
نسبة الأول إلى الثاني كنسبة الثالث إلى الرابع وعلم من تلك الأعداد ثلاثة وجهل واحد أمكن  
استخراج المجهول من المعالم وفيما نحن فيه اجتمع أربعة أعداد متناسبة أولها سهام كل وارث من

التصحیح وثانيتها التصحیح وثالثها الحاصل لكل وارث من التركة ورابعها جميع التركة لان نسبة السهام الى التصحیح كنسبة الحاصل من التركة الى جميع التركة والثالث مجهول والباقي معلوم فاذا ضربت الطرفين في الطرف كان ضرب الثاني في الثالث فكذلك اذا قسمت المبلغ على الثاني يخرج الثالث ضرورة أن كل مقدار تركب من ضرب عددي عدد اذا قسم على أحدهما عددين خرج الآخر خمسة عشر مثلاً لما تركبت من ضرب ثلاثة في خمسة اذا قسمتها على ثلاثة خرج خمسة واذا قسمتها على خمسة خرج ثلاثة وهذه القاعدة هي الاصل في معرفة نصيب كل واحد من آحاد الفريق فانه اجتمع هنالك أيضا أربعة أعداد متناسبة نصيب الفريق من أصل المسئلة وعدد الفريق والحاصل لكل واحد من آحاد الفريق من التصحیح ومبلغ الرأس فنسبة نصيب الفريق من أصل المسئلة الى عددهم كنسبة الحاصل من التصحیح لكل واحد الى مبلغ الرأس وهو المضروب في أصل المسئلة والثالث مجهول والباقي معلوم ويستخرج المجهول في مثل هذا بالطريق المذكورة في التصحیح وكذا العمل في قضاء الدين اذا كانت التركة لا تفي به فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الدين بمنزلة التصحیح فبطلت الموافقة بين مجموع الدين وبين التركة ثم العمل فيسه على ما بيننا قال رحمه الله (ومن صالح من الورثة على شيء فاجعله كأن لم يكن واقسم ما بقي على سهام من بقي) لان المصالح لما تركت بشئ أعطوه جعل مستوفيا نصيبه وخرج من الدين فيبقى الباقي مقسوما على سهامهم وقوله فاجعله كأن لم يكن فيه نظر لانه قبض بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كأن لم يكن بل يجعل كأنه استوفى نصيبه ولم يستوف الباقيون أنصبا بهم ألا ترى أن المرأة اذا ماتت وخلفت زوجا وأما وعما فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر يقسم الباقي من التركة بين الام والعم أثلاثا لا قسم ما من وسهم للم ولو جعل الزوج كأن لم يكن لكان لا قسم لانه الثلث بعد خروج الزوج من بين والعم سهمان لانه الباقي بعد الفرض ولكن تأخذ هي ثلث الكل وهو سهمان من ستة وللزوج النصف ثلاثة وقد استوفاهم بأخذ بقية السدس وهو سهم للم وكذا الوامات المرأة وخلفت ثلاث أخوات متفرقات وزوجا فصالحت الاخت لاب وأم وخرجت من بين كل الباقي بينهم أخماسا ثلاثة للزوج وسهم للاخت لاب وسهم للاخت لام على ما كان لهم من ثمانية لان أصلها من ستة ونعول الى ثمانية فاذا استوفت الاخت نصيبها وهو ثلاثة بقي خمسة ولو جعلت كأنها لم تكن لكانت من ستة وبقي سهم للعصبة ﷺ والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأبي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا الى يوم الدين ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين وعن التابعين وتابع التابعين لهم بإحسان الى يوم الدين

يقول خادم تصحیح العلوم بدار الطبع الزاهرة بيولاقي مصر القاهرة الفقير الى الله محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني

سبحانك يا من فقهت في دينك المتين من اصطفيتهم من عبادة المخلصين جعلتهم كتابك المبين وحفظتهم سنة نبيك سيد المرسلين فاستنبطوا منها الاحكام وبنوا لعبادتك الحلال والحرام (محمدك) ونشكرك ونشفي عليك الخير كله ولا تنكفرك ونصلي ونسلم على نبيك الاكرم ورسولك السيد الاسند الاعظم سيدنا محمد الذي أنزلت عليه كتابك المجيد ورفعتك اليك الى المقام الحميد فهدي أمتك بالشرعية الغراء والقول السديد وعلى آله وصحبه ومحبيه وحزبه (أما بعد) فلما كان محل الفقه من العلوم محل الروح من الجسد والنور من العين والقوة من الاسد انه تعرف أركان الاسلام والمعامله بين الخلاق وفصل الاحكام اهتم به العلماء الراصون فدقوه وضبطوا أصوله وفروعه وبينوه وعن أجرى طرفه في هذا المجال فحاز قصب السبق في هذا الشأن بين الابطال الراعي المجيد

(قوله وبقي سهم للعصبة) كذا هو بخط الشارح وفيه نظر وكتب مانصه صح وتعول بسهم الى سبعة كذا أصح شيئا فاضى القضاة الغزوي رحمه الله في نسخته بدل قوله وبقي سهم للعصبة اه والله أعلم والحمد لله على التمام والكمال والشكر له على جميع الاحوال والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه المكرمين وبعد فهذا آخر ما حزره الشيخ الامام العالم العلامة شيخ المشيخ أجد بن يونس الشهير بالسلبلي على طراز نسخته من شرح المكتز للامام الهمام الشيخ عثمان الشهير بالزيلي جزتها وأنتها في هذه الاوراق زوما لنفعها وتعبها لفائدتها على المستفيدين فاصدا بذلك وجهه الكريم وذخرا ليوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم وحاولت نقل ما أفاده ولو تكررت الكتابة مشيرا لذلك بكتب مانصه والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وعلى آله وصحبه الخيرة وسلم تسليما كثيرا الى يوم يعثون

والناضل الصنديد فقيه زمانه وعلامة آنه مولانا وسيدنا الشيخ عثمان الزيلعي رضي الله عنه  
 وأرضاه ومن الرحيق المختوم سقاها فأرواه فانه رجه الله ألف شرحه الشارح للمصدر المنزل بهي  
 زلاله غلة المصدر البحر الزاخر عدة الاوائل والاواخر يعترف منه الواردون فيملون أسقيتهم وينصرون  
 عنه الناهلون وقد أفعموا وأرويتهم المسمى ﴿ تبين الحقائق شرح كثر الدقائق ﴾ فتح به أبواب  
 الكثر لطلاب نفاسه ونصب به المنصة لجلاء عرائسه ولما كان هذا الشرح الجليل بغية الطالبين  
 وعدة المحصلين انتفض لبطعه رغبة في عموم نفعه بدار الطبع البهية ببولاق مصر المعزية الخناب  
 الامجد والملاذ الاسعد السيد عمر الخشاب الناشر في الكتب بالسكة الجديدة وبجوار الجامع الازهر  
 بمصر حفظه الله فتم بطبعه بحمد الله على أيهج مثال وأجل حال ﴿ في ظل الحضرة النخيمة  
 الخديوية وعهد الطلعة الميمونة الداورية من بلغت به رعيته غاية الأمانى أفندينا  
 العظيم (عباس باشا حلي الثاني) أدام الله أيامه ووالى على رعيته لإنعامه  
 مطوظا هذا الطبع الجميل على هذا الشكل الجميل بنظر من عليه  
 أخلاقه ثنى حضرة وكيل المطبعة الاميرية محمد بك حسنى  
 في أواخر شهر ردى القعدة سنة خمس عشرة بعد ثمانمائة  
 وألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف  
 صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه  
 وشرف وكرم